تعقيب حول كتاب
فى وداع القرن العشرين

المؤلف: رمزى زكى
الناشر: دار المستقبل العربى
الطبعة الأولى ١٩٩٧
تعقيب: محيا زيتون(*).

أود أولاً أن أعبر عن سعادتى بالتعقيب على هذا الكتاب فمؤلفه د. رمزى زكى زميل قديم وعزيز حيث بدأنا الحياة العملية سوياً كزملاء فى معهد التخطيط القومى.

ورمزى زكى غنى عن التعريف، ومع ذلك فهو من وجهة نظرى مفكر اقتصادى وطنى مرموق. وأقول مفكر لأنه ليس مجرد استاذ فى الاقتصاد، ولكن له فكره الذى يستطيع أى قارئ أن يتعرف عليه من الموضوعات المتنوعة التى يعالجها. كما أنه لا يتناول الأمور بنظرة أحادية وهو ما ينزلق إليه كثير من الاقتصاديين، ولكنه يتعمق فى مختلف الأبعاد سواء اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، علاوة على توجهيه اهتمام خاص للأبعاد الدولية.

أما كونه وطنياً فهى صفة لابد من التأكيد عليها، لأن حتى من يختلف معه في الرأى أو الرؤية، لا يمكن أن ينكر أن كتاباته تنبع عن حس وطنى خالص وأصيل.

هذا عن المؤلف، أما عن الكتاب فهو يختلف عن كتب رمزى زكى السابقة فى كونه مكوناً من مجموعة من المقالات الصحفية والندوات والتعقيبات على بعض البحوث وغيرها. وقد استطاع المؤلف أن يضمها بمهارة تحت عنوان واحد وهو "**فى وداع القرن العشرين**"، بل وصنفها داخلياً إلى أجزاء وفقاً لطبيعة المادة وليس وفقاً للتسلسل الزمنى.

وكتاب بهذه الطبيعة له جوانب إيجابية مختلفة، ولكن لابد أن تكون له أيضاً جوانبه السلبية.

ومن الجوانب الإيجابية:

- أن الكتاب يرصد ويسجل أحداثاً اقتصادية مهمة خلال النصف القرن

(*) تم تقديم هذا التعقيب في إحدى ندوات معرض القاهرة الدولى للكتاب عام ٢٠٠٠ بمناسبة فوز المؤلف بجائزة أحسن كتاب لهذا العام. وينشر التعقيب هنا فى ذكرى مرور عام على رحيل المفكر الاقتصادى رمزى زكى.

الأخير وهى الفترة التي شملت معظم الأحداث.

– أن القارئ غير المتخصص فى الاقتصاد يمكنه الإلمام بالجانب الأكبر من الموضوعات محل النقاش. وبذلك يقدم الكتاب **ثقافة اقتصادية** لفئات عريضة وليس للاقتصاديين فحسب.

– رغم اختلاف الأزمنة وطبيعة الكتابات المتنوعة، إلا أن هناك عاملاً يوحدها جميعاً، وهو فكر رمزى زكى.

أما أهم **سلبيات** هذا الكتاب فتكمن فى إيجابياته، بمعنى أن القارئ المتخصص لا يجد إشباعاً كافياً على النحو الذى تعودناه فى كتابات المؤلف. كما أن هذا التنوع واختلاف الأزمنة والمجالات التى قدمت فيها هذه الكتابات قد يؤدى إلى شئ من عدم الاتساق أحياناً، وإلى التكرار فى أحيان أخرى، وعدم إمكانية الربط بين الأحداث فى كثير من الأحيان. هذا بخلاف أن محتويات الكتاب سبق نشرها فى صور مختلفة ومن ثم لا تكون كلها جديدة على الأقل للمتابع لكتابات المؤلف.

ومع ذلك فمن الناحية الشخصية استمتعت بقراءة الكتاب لأنه أعاد لى ذكريات قديمة بالأخص المؤتمر الاقتصادى الذى عقد فى أول الثمانينات مع تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم، وقد كان لى شرف المشاركة فى هذا المؤتمر ضمن الاقتصاديين الشبان فى ذلك الوقت. وتذكرت بقراءة الكتاب الحماس الشديد للقضايا السبع التى طرحت في المؤتمر وكيف أصبحنا شعلة من النشاط والرغبة في المشاركة، وعمل شئ من أجل مصر. وكانت توقعاتنا حينئذ وردية ومتفائلة إلى حد كبير. ثم تعود الذاكرة لأرى كيف تسربت هذه الآمال وكيف انطفأت شعلة الحماس وكيف تقوقع الزملاء على أنفسهم، وكيف اتجه كل منا لتحقيق طموحاته والتى مهما تعاظمت فإن قيمتها ستظل محدودة وهامشية بالمقارنة بما يمكن أن تسفر عنه الجهود الجماعية النشطة فى ظل أهداف وطنية طموحة.

وانتقل الآن من التعليق العام إلى تناول موضوعات معينة تناولها

الكتاب مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالاقتصاد المصرى.

النقطة الأولى تتعلق بالقوى الخارجية والداخلية: وهنا اتفق مع المؤلف تماماً فى أهمية القوى الخارجية والضغوط التى مارستها المؤسسات الدولية التى استغلت ظروفاً اقتصادية وسياسية مواتية لكي تضغط على مصر وغيرها من الدول النامية. ولكن لا يجب أن نعطي البعد الدولي أكثر من حجمه الحقيقى، وأن تبدو الأمور وكأننا ضحية لهذه الضغوط ولا حول لنا ولا قوة. فحقيقة الأمر أنه بدون وجود ظروف مواتيه أيضاً داخلياً وتوجهات للانفتاح والاعتماد على الخارج، واعتبار التنمية المستقلة والمعتمدة على الجهود الذاتية أمراً عفى عليه الزمن، لما استطاعت الضغوط الخارجية أن يكون لها مثل هذا التأثير.

ولا أقصد بذلك التهوين من أهمية القوى العالمية، ولكن فقط أردت التأكيد أن نوعية الاستجابة لهذه القوى ودرجتها تختلف وفقاً لمدى التماسك والحنكة الداخلية. فاستجابة الصين مثلاً تختلف عن استجابة الاتحاد السوفيتي، واستجابة مصر غير استجابة الهند، وهكذا. وحتى داخل المعسكر الغربى ذاته، هناك دول تسير فى ركاب الولايات المتحدة وتتبع خطواتها وتتبنى سياساتها مثل بريطانيا، ودول أخرى تقاوم هذا الاتجاه وتسعى لتكون لها شخصية ومكانة عالمية مستقلة مثل فرنسا. وأخيراً هناك سياتل وما حدث فيها، كلها أمثلة على إمكانية الصمود وتنوع الاستجابات.

النقطة الثانية: تتعلق بأثر برنامج إعادة الهيكلة على قطاع الإنتاج.

واتفق مع د. رمزى فى أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لن يكون له أثر يذكر على زيادة الصادرات المصرية، لأن هناك شروطاً لنجاح ذلك وهى غير متوفرة لدينا. واتفق أيضاً أن برنامج إعادة الهيكلة وما انطوى عليه من ارتفاع سعر الفائدة، وأسعار الطاقة، والمواد الخام المحلية، وانخفاض قيمة العملة وغيرها، كلها ساهمت فى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإلحاق الضرر بالمنتجين. لكن ينبغي فى نفس الوقت

ملاحظة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى التى تحملت القدر الأكبر من المشكلة. فالمشروعات الكبيرة استفادت بالإعفاءات الضخمة وهى التى حصلت على الأرض بأسعار ميسرة، وأعفيت من ضريبة الأرباح. وهى أيضاً التى يسمح لها وضعها الاحتكارى أو شبه الاحتكارى برفع الأسعار بمعدلات تفوق زيادة التكاليف، وهى أيضاً القادرة على نقل ضريبة المبيعات للمستهلك. وهذا الكلام ليس نظرياً ولكن حدث بالفعل أن أدى ارتفاع أسعار القطن إلى انهيار عدد كبير من مشروعات الغزل والنسيج الصغيرة والمتوسطة فى المحلة الكبرى. كما توقف عدد كبير من الفنادق الصغيرة والبنسيونات فى ظل إجراءات تفرض عليها أن يكون جزء من إيراداتها بالنقد الأجنبى، وأن تتوسع فى رأسمالها.

ولكن السؤال هو هل بدون هذه الإجراءات التى شملها برنامج الهيكلة الرأسمالية كان يمكن للقطاع الخاص أن ينافس عالمياً؟ في ضوء التغيرات التى تمت على مدى السنين الماضية، انخفضت أسعار الفائدة، واستقر سعر الصرف لسنوات وتوفرت العمالة بأدنى الأجور، ورغم ذلك كله فإن القطاع الخاص المصرى لم يحتل مكانة تذكر في السوق العالمى بل ولازالت تكاليفه مرتفعه فى السوق المحلية والدراسات التي تعرضت لمقارنة القطاع الخاص المصرى بدول عربية أخرى مثل تونس والمغرب فى مجال التصدير تكشف للأسف تأخر وضع مصر.

هذا ويبدو أن القطاع الخاص المصري ليس لديه حافز كاف للإنتاج للتصدير. فلماذا يتحمل أعباء ومشاكل التصدير إذا كان السوق المحلى يستوعب إنتاجه بسهولة، ويقبل بصدر رحب عيوب منتجاته، ويغض النظر عن أخطائه التى تكون فادحه أحياناً ويحقق له فى نفس الوقت معدلات عالية للربح. **ولكن هل سيدوم هذا الوضع فى ظل مزيد من سياسات تحرير التجارة، وحيث سيصبح القطاع الخاص مضطراً للمنافسة فى السوق المحلى وليس العالمى؟**

الخصخصة أو بيع مشروعات القطاع العام:

هنا يقترح د. رمزى استخدام تعبير "نزع الملكية العامة للدولة" بدلاً من تعبير "الخصخصة" ولكن لى تحفظات حول هذا التعبير الجديد.

فالملكية العامة لم تنزع غصباً من الدولة وإنما الدولة التي أقدمت عليها في ظل إغراءات معينة. كذلك في ظل مناخ سياسي يسمح بالديمقراطية في حدود ضيقة، لا توجد قوى اجتماعية مؤثرة تعارض عمليات البيع، بل تحتوى الصحف كل صباح أخباراً جديدة عن بيع شركات القطاع العام، وقد استسلم الناس تماماً لهذا القضاء والقدر. وقد يقال إن مشكلة الديون هى التى فرضت هذه الأوضاع، ولكن بالتأكيد كانت هناك حلول للديون غير التمادى في هذا الطريق، وعلى الأقل كان شعورنا بالأزمة كفيلاً بأن يحد من الإسراف والبذخ والهدر في تخصيص الموارد.

ويسأل د. رمزى سؤالاً مهماً وهو لماذا يصر صندوق النقد الدولى والبنك على أن تبيع مصر قطاعها العام ويجيب إجابة منطقية تماماً تتعلق بمصالح الدائنين والقوى الأجنبية. ولكن السؤال يجب أن نوجهه لأنفسنا أولاً.

لماذا نصر نحن على بيع القطاع العام؟ وإذا سمحنا بالبيع لماذا نسمح للأجانب بشراء وتملك جزء من ثروة مصر القومية؟ وماذا لو أن هذه الأموال الخاصة استثمرت في مشروعات جديدة بدلاً من شراء مشروعات قائمة، وساهمت في امتصاص فائض العمالة بالقطاع العام، وخلقت فرص عمل جديدة، ودعمت قدرتنا على الإنتاج، وخلقت مناخاً للمنافسة بين المشروعات العامة والخاصة؟ ... بطبيعة الحال كلها تساؤلات لا جدوى من طرحها حالياً بل يمكن أن تعد من قبيل الخزعبلات، ولكن أردت فقط بيان أن لنا مصالح واضحة ينبغي الدفاع عنها كما تدافع المؤسسات الدولية عن مصالحها.

والحقيقة أشارك د. رمزى قلقه الشديد بشان بيع بعض المشروعات لمستثمرين أجانب سواء بأبخس الأسعار أو أعلاها. وسوف أذكر مثالاً عن السياحة والتى تعد من أولى المشروعات التى تم خصخصتها. فشركات السياحة الأجنبية تسيطر على الرحلات الجماعية وتستحوز على نسبة عالية من إيرادات هذه الرحلات وعقود الإدارة الدولية تستنزف جانباً آخر، وما يدخل ميزان المدفوعات المصري كإيرادات سياحية يخرج منه نسبة غير قليلة كتحويلات لصالح الأجانب. لذلك فالتدفق العكسى للنقد الأجنبى فى حالة التوسع فى البيع

للأجانب قد يصبح بمثابة نزيفاً ينهك قوى الاقتصاد المصرى فى المستقبل.

ملاحظة أخيرة:

علاوة على كل ما ذكره الزميل رمزى زكى فى كتابه القيم بشأن التحولات فى الاقتصاد المصرى، فإن ما يدعو للقلق حقاً أن هذه التحولات ومع مرور الزمن تهدر الكثير من المقومات التى يمكن أن تقوم عليها فى المستقبل تنمية حقيقية معتمدة أساساً على حشد وتعبئة القوى المحلية وتكاتفها، من دولة، لقيادات، لعاملين، لقطاع خاص، لأفراد المجتمع بصفة عامة:

فالدولة تفقد تدريجياً قدراتها على التنظيم والتخطيط، وتتكمش القيادات والكوادر الفنية والإدارية الماهرة، وتتراجع القدرة على إدارة الشئون العامة الاقتصادية للبلاد.

-تُهدر قدرات البشر عموماً والشباب على وجه الخصوص نتيجة للآثار الاجتماعية السلبية من بطالة ومخدرات وجريمة وتطرف.

-اختفاء قيم اجتماعية أساسية لعملية التنمية الجادة مثل: الالتزام، والعمل الجاد، والحفاظ على المال العام، وإعلاء المصلحة الاجتماعية، وقيمة العمل الجماعى وغيرها، وتحل محلها القيم المادية والفردية التى تحقق تناقضات تعادى عملية التنمية.

- تنمو وتستقر مصالح وتحالفات معينة، فتتحالف المصالح الخاصة أو الخاصة والعامة مع مصالح أطراف أجنبية، وتقاوم وتقف فى سبيل أى تغيير يهددها.

- يضعف الحماس الشعبى لعملية التنمية كما تتراخى الجهود العامة.

وأخيرا لا يسعنى ألا القول بالرغم من كل شىء نتمنى مستقبلاً أفضل لمصر اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وأشكر د. رمزى زكي على كتابه القيم والذى أتاح لى فرصة هذا التعقيب.

حلقة نقاشية

الاستعمار التكنولوجى الاقتصادى والعولمة والخروج من الركود(*)

إعداد: عوض مختار هلوده(**)

يؤكد د./ مختار هلوده أنه رغم تغير أساليب الاستعمار وما يتضمنه إلا أن هدفه لم يتغير وهو استغلال ما لدى المستعمرات لصالح الدولة المستعمرة، وقد تم عرض الدراسة المقدمة عبر أربعة محاور رئيسية:

١- التحولات فى أساليب الاستعمار وعلاقات المستعمر بالمستعمر.
٢- القدرات والأوضاع والرضا.
٣- المنظومة العالمية ومعايير الاقتصاد.
٤- الخروج من الركود.

المحور الأول: التحولات في أساليب الاستعمار وعلاقات المستعمِر بالمستعمَر.

تطور منهج وأسلوب الاستعمار على مراحل تمثلت في تحركه من العبودية واستغلال الطاقة الحيوية للرقيق فيما يعرف بالبطاريات الحيوية، إلى البحث عن الخامات والمواد الأولية، إلى البحث عن المواد الغذائية بنوعياتها عبر الفصول، إلى البحث عن المناجم بما تحتويه من نحاس وذهب وحديد ومعادن أخرى، إلى مرحلة البحث عن البترول كمصدر للطاقة، إلى الاعتماد على المستعمرات لتأمين المواصلات والنقل، انتهاءً بمرحلة البحث عن الأسواق ومنافذ للاستعمار الخارجى والتحكم التكنولوجى الاقتصادى المحمى بالقدرة العسكرية بطريقة غير مباشرة. وقد أكد د./ هلوده كذلك أن خبرات الدول والشعوب تقاس الآن بالقدرة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، مع التأكيد على أن القدرة العسكرية لا تعمل وحدها بمعزل عن العاملين الآخرين. وأكبر مثال على ذلك هو الوضع الحالى لجمهورية روسيا الاتحادية التى تتمتع بقدرات عسكرية عالية مقابل قصورها الاقتصادى والتكنولوجى وأثر ذلك الأمر على وضعها الدولي.

(*) أقيمت الحلقة النقاشية في مقر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالقاهرة ضمن برنامج ورشات العمل الشهرية.

(**) رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لدعم الصناعات، ورئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء سابقاً

وبالنسبة للدول النامية الآن ونتيجة لهذا الاستعمار الناتج عن الفجوة التكنولوجية فقد وجدنا أنه أصبح لهذه الدول رغبة في السعي الدائم للمستعمر من خلال السعي للحصول على أمواله ومعوناته واستثماراته وشركاته التى تأتى إلينا لتستخرج بترولنا وثرواتنا ..... الخ. وأصبح المستعمر يتحكم في حركتنا وتطورنا بل وفيما نتعلمه ومن ثم فقد انخفضت نسبة الاعتماد على الذات لدينا، حتى التكنولوجيا التى تأتى لنا اليوم أصبحت "محجبة" فنحن لا نعلم عنها شيئاً، عكس التكنولوجيات القديمة التى كنا نستوعبها ونتفهمها.

المحور الثانى: القدرات والأوضاع والرضا.

ويرتبط هذا المحور بدراسة علاقة قدرا ت الدول وأوضاعها بالرضا Satisfaction على مستوى المكونات والقيود الخارجية والضغوط والشعوب وشعورها بالاحتياج، وهنا يمكننا التأكيد على عدة نقاط أهمها:

١- أكد كل من تشارلز هتسن ورولاند ماكي في كتابهما في الستينات Economic of Defence in the Nuclear age. على أهمية دور تطور التكنولوجيا ونمو الإنتاجية في النمو الاقتصادى، وعن ماهية التكنولوجيا والابتكار وصلتهما بالاقتصاد. ومن ثم فقد تم تقسيم المعرفة إلى نوعين هما: المعرفة العاطفية أو الانفعالية. Emotional information والمعرفة التنموية Development information وعند التحدث عن إمكانية تحقيق النمو الاقتصادى فإننا نحكم على الابتكار بكونه ابتكاراً بقدر ما يحققه من استفادة فيما يطلق عليه كفاءة استخدام الابتكارات. ومن ثم فالاعتقاد السائد على مستوى الدول العربية أننا مبتكرون أو مبدعون، وأن الأغانى والمسلسلات والأفلام والموسيقى .....الخ، هى ابتكارات. وهذا غير مقبول في ضوء معيار الاستفادة، فهذا الأمر هو ابتكار شكلى، وأنه لابد من مزج كلاً النوعين إذا أردنا تحقيق النمو الاقتصادي.

٢- كذلك فقد أوضح تشارلز- رولاند أن العوامل الرئيسية المؤثرة في الدخل القومي هى القوى البشرية وتراكم السلع الرأسمالية وحالة المعارف

والفنون ودرجة كفاءة استخدام الموارد، والنمو فيهم، إضافة لكفاءة الاستفادة من الابتكارات.

٣- تمر الدولة بمراحل خلال تطورها، هى مرحلة القوة المحتملة ومرحلة النمو الانتقالى ومرحلة نضوج القوة وذلك طبقاً لتصنيف أورجانيسكى عام ١٩٦١، وأثناء عملية الانتقال من مرحلة لأخرى فإن قوة الدولة واستجابتها تتغير. وهو ما يمكن التعبير عنه بانتقال الدولة عبر ثلاث مراحل هى المرحلة البدائية (مأكل ومشرب والحاجات الأساسية الأخرى)، مرحلة الثورة الصناعية، ثم مرحلة الثورة المعلوماتية والثورة التكاملية كما في عصرنا الحالي. والملاحظ أن العديد من الدول ونحن منها متأخرون في الثورة الصناعية ولابد لنا لو أردنا التقدم من وصل الثورة الصناعية بالثورة المعلوماتية وذلك كما نادى به أحد الكتاب اليابانيين، وهو الأمر الذى يمثل مادة خصبة للبحث والدراسة في كيفية تطبيق هذا الوصل.

٤- لن يكون هناك تقدم دون تضحيات ودون تقشف ودون نبذ لمظاهر البذخ الاستهلاكي في مجتمعنا. والأمثلة الدولية عديدة فلدينا التجربة الكوبية والتجربة الكورية والتجربة الهندية....الخ. وأن السعى للعائد السريع المضمون هو توجه خاطئ بالنسبة لنا ولا يتولد من قطاع الصناعة بل يولده قطاع التجارة. وقد ذكرت العديد من الدراسات أنه من بين ٥٠٠ ابتكار ينجح من ٦٠ إلى ٨٠ ابتكاراً فقط في الاجتياز السوقي وتحقيق الانتشار. ولابد أن يكون معلوماً لدينا أن الصناعة في تجارب الدول المتقدمة قد حصلت على دعم حكومي في البداية كما حدث في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وأمريكا واليابان. لذا فقطاع الصناعة لدينا يجب دعمه بشكل كافي.

٥- أن أكثر الدول قوة هى أكثر الدول تمتعاً بالحرية وأقل الدول قوة هى أقل الدول حرية. فعلى سبيل المثال فإن الحرية التى تتمتع بها الولايات المتحدة غير محدودة لأنها تقع على رأس هرم القوى الدولى، في حين ينخفض هذا الهامش عند انحدارها لأسفل. فدولة مثل فرنسا تتحرك تحت ضغط معين، في حين نجد دولة مثل اليونان حريتها

لا تذكر لأنها تقع قرب قاعدة الهرم تحت ضغط العديد من مستويات القوى.

المحور الثالث: المنظومة العالمية ومعايير الاقتصاد.

ويرتبط هذا المحور باستعراض لأهم التطورات العالمية التى اجتاحت النظام الدولي وما ترتب عليها من سياسات ورؤى، وذلك من خلال تداول النقاط التالية:

مر النظام الدولي طبقاً للمتفق عليه من الدراسات بثلاث مراحل رئيسية تضاف لهم مرحلة رابعة من البعض وهى:

أ – توازن القوى Balance of power.

ب– القطبين Bipolar

ج– القطب الواحد Single polar.

د– توازن المجموعات

Balance of grouping power.

أولاً: نظام القطب الواحد:

وبالنسبة للنظام الحالى وهو القائم على وجود القطب الواحد متمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فمن أهم مظاهره:

– محاولة أمركة العالم من خلال نشر نظام رأسمالى فردى على مستوى شركة أو فرد لمحاولة تجنيب دور الدولة والحكومات.

– إمداد الدول قدر الإمكان بالمعدات العسكرية الأمريكية لتربح الشركات الأمريكية، ووقف إنتاج المعدات فى الدول النامية والدول الأخرى. هذا بالإضافة إلى السيطرة على الاستخدام من خلال التدريب وقطع الغيار بل وأنظمة الحاسب والاتصالات التى تمثل تحكماً خفياً.

– منح المساعدات المالية والتكنولوجية لربط الدول النامية وأوروبا الشرقية بالولايات المتحدة، كنوع من الربط الاعتمادى. مع عدم قدرة أوروبا حتى الآن الدخول فى منافسة كاملة.

– زرع أساليب التفكك فى أكثر من منطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

– شيوع اللغة الإنجليزية كلغة للتعامل بين أصحاب اللغات المختلفة ونفور كل منهم عن التحدث بلغة الآخر لنزعات عرقية أو قومية فالألمانى لا يريد أن يحدث الفرنسى بالفرنسية (وإن كان يعلمها)، والفرنسى لا يريد

أن يحدث الألماني بالألمانية (وإن كان يعلمها) والأمثلة على ذلك كثيرة وحقيقية. فهناك الانتشار الواسع لاستخدام الحاسب وبرامجه والتي تعتمد على اللغة الإنجليزية باستثناء اليابان التي عملت على كتابة برامجها بلغتها وتبعتها الصين في هذا الأمر، إلا أن البرامج الأمريكية تبقى هي الأوسع انتشاراً.

ثانياً: العولمة:

بالنسبة لقضية العولمة وتحرير التجارة العالمية فقد أكد العديد من الباحثين الأمريكيين ضمن أبحاثهم الاقتصادية الستة عشر التي أصدروها في كتاب في منتصف التسعينات على أن هناك أسباباً رئيسية للعولمة هي:

– التغيير التكنولوجي والذي وفر بدوره طفرة حقيقية في الاتصالات والمعلومات.

– التكامل الاقتصادي العالمي.

– نضوج وتشبع الأسواق في الدول المتقدمة وظهور الحاجة لأسواق جديدة للتصدير.

– سقوط الأنظمة الشيوعية وتحول الدول إلى اقتصاديات السوق والخصخصة.

ومن ثم فلو أردنا مقاومة هذا الاتجاه فلابد لنا من جهد داخلي حتى يمكننا تحقيق قدر من المنافسة في ظل سيادة هذا النظام. كما قدم كذلك هؤلاء الباحثون عدة نصائح لدول العالم الثالث حتى يمكنهم مواجهة هذه المتغيرات المرتبطة بالعولمة أهمها:

– التحول السريع نحو التكنولوجيا مع الاستفادة من التطور الحالي في وسائل الاتصال.

– استخدام التمويل الأجنبي في تحقيق الأغراض الإنتاجية وليس في النواحي الاستهلاكية أو التجارية.

– تشجيع الادخار والاستثمار المحليين.

– تجنب العجز نتيجة التوسع في النفقات.

– تبني سياسات مالية ونقدية فعالة.

– تواجد إطار للسياسات يمكن الاعتماد عليها وعدم إيجاد مبررات لتحقيق الفساد، مع وجود نظام قانوني يحترم الحقوق الإنسانية وحقوق الملكية.

- تحسين النظام الدراسى فى مراحله الإعدادية والثانوية.

كما وجهوا عدة نصائح لحكومات دول العالم الثالث تتعلق بشكل أساسى بإعادة النظر فى معايير الاقتصاد وهى:

- يجب أن تعرف الحكومات فى المقام الأول أن هناك نموذجاً جديداً للتنافس وأن هذا النموذج يعتمد على الابتكار والتطوير المستمر.

- أن تعيد الحكومات معايرة الكثير حول مبدأ الابتكار.

- أن الاتجاه للعولمة هو حقيقة وواقع ومن ثم تظهر أهمية البنية الأساسية المحلية Home Base أو القومية.

- إذا استوعبت الحكومات وجود مفاهيم جديدة فستتغير العديد من السياسات ومن ثم تتحسن القدرة التنافسية. وأن هذا التحسن يرجع فى المقام الأول إلى ما تم وضعه وتنفيذه من خطط وليس إلى الموارد الطبيعية أو الرأسمالية رغم وجود درجة من الانعكاس لهما.

- أن مبدأ سرعة التعلم أصبح محورياً بحيث يصبح لدى المجتمع رأسمال معرفى.

المحور الرابع: الخروج من الركود.

وينقسم هذا المحور لشقين هما:

أ- أسس الخروج من الأزمة الحالية:

حيث أشار مختار هلوده إلى أنه قد تناول هذا الأمر بالبحث عام ١٩٨٨ إضافة لقيام منظمة الـ (A P O) والتي أشارت فى سياق أحد مراجعها الدورية أن التخطيط والعمل الصناعى يتم وفقاً لتقسيم البيئة إلى أربعة مستويات (المصنع، الدولة، الإقليم، العالم)، وأن يكون معلوماً لدينا على أى البيئات سنركز، فمثلاً الخروج من الركود هو لأى هدف وأى أسس؟ هل الهدف هو تطوير القطاع العام لاستمراريته أم السعى إلى خصخصته أم كلا الهدفين معاً؟

والإجابة هى كلاً الهدفين معاً من خلال الآتى:

- التعاقد مع بعض الجهات الوطنية على أداء الأعمال على أساس الاتفاق وفق بروتوكول معين أو مذكرة تفاهم.

- إيجاد مفهوم التوازن فى الأولويات.

- أهمية الثقة والاعتماد على الفرد

المصرى وإعادة النظر فى المفهوم المرتبط بعقدة المستورد وقدرات الأجنبي، وأن نثق في أنفسنا.

– وضع بنية تحتية للإنتاج سواء كان إنتاجاً صناعياً أو زراعياً.

– رفع مستوى الجودة وتطوير البحث فى مجال أساليب الإنتاج للاستفادة من التكنولوجيات المختلفة لاختيار الأنسب كماً ونوعاً وتكلفة.

ب– المدخل المنظومى مع وضع الصناعة على رأس القائمة. حيث نوه المتحدث إلى أن الصناعة سواء رغبنا أو لم نرغب ستبقى هى الأساس الواجب التحرك عليه لإحراز النمو والتقدم الاقتصادى.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فى مصر فإن هناك خمسة مستويات من الاحتياجات يمكننا العمل فيهم وهم:

١– الاحتياجات الأساسية (الاستيكة، القلم، الدباسة، فرشة الأسنان، ... الخ)

٢– المعدات المنزلية (الحنفية، السخان، التليفون، المكنسة، ...الخ)

٣– المواصلات والاتصالات وقضبان السكة الحديد والمضخات والعربات (وما شابه)

٤– الشبكات والحواسب وهو مستوى عال لكننا لنا بعض التجارب الناجحة فيه.

٥– الشرائح الإلكترونية.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو من الذى سيقود هذه العملية؟ الدولة تقول إن القطاع الخاص هو الذى سيقود هذه العملية!

وهذا شيء خاطئ والدليل على ذلك ما سبق أن ذكرته آنفاً من تبنى الدول المتقدمة لسياسات تدعم الصناعة حتى وصل الأمر إلى أن بلغت ميزانية البحث والتطوير فى ألمانيا نحو ٦٠ مليار مارك ألمانى. كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة التى تخصص المليارات للمشروعات البحثية، وماليزيا التى نجحت فى إنتاج الشرائح الإلكترونية وذلك من خلال التمويل الحكومى، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وحتى يمكننا سد الفجوة الصناعية لدينا لابد أن يتم عمل مجموعة مكونة من بعض بنود المستويات الصناعية الخمسة سابقة الذكر (٢–٣ بنود) ونتوسع فى الانفاق على إنتاجهم ثم نرى هل سننجح فى

النهاية أم لا، وهذا هو الاختبار الحقيقى.

المناقشات:

تحدث **محمد محمود الإمام** بعد أن وجه شكره للعرض المثير للتفكير الذى قدمه الدكتور مختار هلوده، قائلاً إن استعمال لفظ الاستعمار يفجر فى ذهننا تلقائياً أطراف هذه العملية والمتمثلة فى القائمين بالاستعمار أو المستعمرين إضافة للواقع عليهم الاستعمار، وهم المُستعمَرين، والذين أصبحوا يطلبون الآن أن يُستعمروا مبتعدين عن مفاهيم الاعتماد على الذات وبناء القدرة وتدعيم الاستقلالية.

ثم طرح العديد من التساؤلات المرتبطة بماهية الاستعمار وتعريفه بمعناه الجديد وما هى العوامل المحددة له؟ وماذا يطلب المستعمِرون؟ وماذا يتوقع المُستعمرَون؟

ثم استرسل قائلاً إن المستعمرين وضعوا نظاماً عالمياً يفيدهم ليس فقط من خلال النفاذ للأسواق بل أيضاً من خلال النفاذ لشرائح اقتصادية معينة دون أخرى. وهذا ما نوهت عنه شخصياً منذ أكثر من خمسة عشر عاماً تحت عنوان "العالم الثالث من الاستغلال إلى الاستغناء" كذلك فإننى أؤكد أن القضية ليست قضية التكنولوجيا بقدر ما هى قضية التخلف الفكرى والثقافى فى دول العالم الثالث. وللنظر مثلاً لمجموعة الدول الموجودة فى غرب إفريقيا (١٦ دولة) والتى تحاول أن تتكامل منذ عام ١٩٧٥ وفى نهاية الأمر أخذت النسق الأوروبى للوحدة فقاموا بإنشاء معهد نقدى ويريدون أن ينشئوا بنكاً مركزياً موحداً إضافة لوضع سياسات للتقارب كما فى السياسات الأوروبية، وكأن مشاكلهم اقتصرت على نسبة محدودة لعجز الموازنة وسعر معين للفائدة ونسبة محددة للتضخم. ونحن الأعلم بالوضع وبالهياكل الاقتصادية لتلك الدول التى تحاول فقط التقليد الظاهرى للتجربة الأوروبية.

ثم أخذ **الكلمة محمد عبد الشفيع** الذى أوضح اتفاقه مع الدكتور هلوده فى العديد من النقاط أهمها:

١- قيام الدول الصناعية الكبرى بتقديم الدعم لصناعاتها، وهو الأمر

الغائب عنا فى مصر حيث يوجد تغييب لدور الدولة ودور السياسة العامة.

٢- أهمية التخطيط، حيث لا يمكن تحقيق تنمية صناعية حقيقية دون وجود تخطيط مدروس لها.

٣- حقيقة وجود التكنولوجيا المستترة، عكس الوضع فى الماضى.

٤- الأهمية القصوى لقضية الإنفاق الحكومى على البحث والتطوير، ويكفى أن أشير إلى أن هذا البند يمثل نحو ٢٧,٠% من الإنفاق الحكومى الأمريكى فى المتوسط.

كذلك فإننى أود التأكيد على تخوفى من بعض الأطروحات التى يروج لها العالم مثل حقوق الإنسان وحقوق الملكية كدعامة للتنمية الاقتصادية. إضافة لقضية التنافسية والتى تجعل توجهنا للخارج فقد كنت أود إيجاد بديل لها يؤكد على توجهنا للداخل مثل الفاعلية والكفاءة الاقتصادية. علاوة على مفهوم اللبرلة الذى كنت أرجو لو أن الدكتور هلوده أبرزه بشكل كافى والذى يتمثل فى فرض مسار اقتصادى على بلدان العالم الثالث. وقد حرصت على عدم استخدام لفظ التحرير لما يرتبط به هذا اللفظ من مدلولات فى القاموس الوطنى لدينا.

وقد كان هناك تحفظ **لزينب الأشوح**، تمثل فى أننا نلقى دائماً بتبعة الاستعمار بشكل عام والاستعمار التكنولوجى بشكل خاص على الجهات أو الدول الخارجية، فى حين أن المتسبب فى هذا الوضع هو نحن أنفسنا أفراد هذا الشعب وبخاصة نحن الأكاديميون. فعلى مستوى أساتذة الجامعة نجد أنهم يطلبون ويوجهون طلبتهم من طلاب الدراسات العليا الاستعانة بالمراجع الأجنبية وأن تكون تلك المراجع لأساتذة مشهورين على المستوى العالمى، أليس ذلك وجهاً من أوجه الاستعمار الذى نفرضه على أنفسنا؟ كذلك الأمر فيما يواجهه شباب مخترعينا ومبتكرينا من صعوبات وإحباطات لتسجيل اختراعاتهم أو ابتكاراتهم، لذا فلننبذ مفاهيم التكنولوجيا المحجبة وغير المحجبة ولنوجد لأنفسنا تكنولوجيا محلية خاصة بنا تعبر عنا ونكف عن الانحناء أمام المستعمرين وأمام كل ما

هو أجنبي.

هذا وقد تحدث **حسين عبد الله** مركزاً فى حديثه على قطاع البترول والاستثمارات التي يجذبها لمصر وتأكيد المسئولين نجاحهم فى ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات لتصل إلى ١٥ مليار دولار، غافلين ذكر بقية القصة وهى تدفق ٤٥ مليار دولار لصالح هؤلاء المستثمرين، أى أنهم يحصلون على ٣ دولار مقابل إنفاق دولار واحد واحداً فقط. كذلك فإن هذه الشركات تضغط علينا الآن لنصدر الغاز الطبيعى والذى يؤكد الخبراء العالمون ببواطن الأمور أن احتياطياتنا منه تصل لنحو ٣٠ تريليون قدم مكعب فقط، الأمر سيؤدى وفى ضوء الانخفاض الحاد فى إنتاج الزيت حالياً لحد استيراده من الخارج، ومع تصدير هذا الغاز، إلى نضوب مواردنا من الزيت والغاز خلال عشر سنوات فى المتوسط، مما سيدفعنا إلى استيراد سائر احتياجاتنا من الطاقة من الخارج وبما سيكلفنا نحو ١٨ مليار دولار سنوياً. وهو ما يجب أن ننتبه له من الآن ونقف ضد هذا التوجه الاستعمارى العامل ضد مصلحتنا.

وقد علق **محمد حمدى** فى حواره على المصطلح الخاص بالتكنولوجيا المحجبة وهو يرى أنه وفى ظل انتشار استخدام شبكات المعلومات (الإنترنت) فإن القدرة على الاحتفاظ بالتكنولوجيا كأسرار قد تقلصت كثيراً خاصة بالنسبة لمحترفى ولخبراء التعامل مع هذه الشبكات، وإنه من الضرورى لنا فى ظل هذا الفرض الاهتمام بالتعليم وسياساته حتى يستطيع أن ينتج لنا مثل هؤلاء الخبراء القادرين على التعامل مع الشفرات التى تحمى التكنولوجيا المحجبة.

ثم تحدث **صبرى الباجا** وأكد على ضرورة تبنينا دائماً لسياسة البحث عن التكنولوجيا الملائمة وأن هناك العديد من التجارب التى تؤكد أن التكنولوجيا لو لم تكن ملائمة للظروف البيئية المحلية فإنها تؤدى للعديد من السلبيات ومن ثم لانخفاض إنتاجيتها.

كذلك أكد **محمد موسى** على ضرورة إعطاء مزيد من الاهتمام لقضية الإنفاق على البحث والتطوير، وإصلاح نظامنا التعليمى والجامعى منه بشكل خاص، وأن نحاول فهم

المزيد عن أنفسنا.

ثم انتقلت الكلمة إلى **رضا العدل** الذى أكد على العديد من النقاط لعل من أهمها:

١- للاستثمار آلياته وأشكاله المختلفة والتى تتناسب مع كل عصر ومع كل مرحلة من مراحل التاريخ.

٢- إن كان لكل عصر ملامحه التى تميزه عمن سواه، فيمكن أن نسمى عصرنا الحالى بعصر التكنولوجيا أو عصر المعلومات أو عصر العولمة أو عصر الاقتصاد الرقمى..... الخ. وكل هذه المسميات تدور حول محور وحيد هو الإنسان الذى أصبح هو عامل الإنتاج الرئيسى الذى يقدم أكبر إسهام فى توليد الناتج القومى. وهو الأمر الذى تدعمه العديد من الدراسات والتى أجمعت أن المعرفة والقدرة الإبداعية أو الابتكارية لدى الإنسان هى المساهم الأكبر فى توليد الناتج.

٣- بناءً على النقطة السابقة ومع الإحباط الذى يعانى منه علماؤنا الشبان أو المتوقع لهم أن يكونوا علماء فى المستقبل، فمن الطبيعى التقاء مصلحتهم مع مصالح الدول الأجنبية التى توفر لهم كافة السبل اللازمة للتعبير عن مهاراتهم وقدراتهم المعرفية ومن ثم هجرة تلك العقول للخارج Brain Drain مما سيسهم فى إضعاف الإمكانية لبناء قدراتنا الذاتية. كما أشار **رضا العدل** إلى ضرورة الاستفادة من تجارب الآخرين فى مجال المحافظة على العقول كما فى التجربة الهندية والتجربة الصينية.

٤- إن تبنى سياسة الإنفاق العلمى على المؤسسات القائمة لن يحل لنا المشكلة، لأن الهياكل العلمية لدينا شبه مهمشة وارتباطها العضوى بالمجتمع بشكل عام وبالنواحى الإنتاجية بشكل خاص هو ارتباط ضعيف أو غير قائم بالشكل الذى نتطلع إليه.

هذا وقد أشار **رضا العدل** فى نهاية حديثه إلى أن مصر كان لها العديد من التجارب الإنتاجية الناجحة القائمة على الشراكة مع بعض الدول أو الشركات الأجنبية. ومن الممكن محاولة تكرار هذه الشراكات خاصة مع سيادة وانتشار نمط إنتاج الصناعات عالية التقنية مع دول مثل فرنسا وإيطاليا واليابان وغيرهم.

وقد أشار **على نصار** فى مطلع

حديثه إلى اتفاقه مع الدكتور مختار هلوده فى ضرورة تغيير المفاهيم لدى الحكومة والقادة والأكاديميين... الخ حتى يمكن أن نتوقع حدوث تغيير فى السياسات، وأن هذه المقولة تعبر عن الحل الصحيح للمأزق الاقتصادى والثقافى والدينى والاجتماعى الذى نعيشه اليوم.

وأننا لو تابعنا المفاهيم الجديدة بشكل كاف، فإننى أتوقع أننا سنجد العديد من الحلول الجديدة للعديد من المشاكل القديمة.

ومن جانبه استعار **محمود منصور** مصطلح التكنولوجيا المحجبة ليطلقه على الشعوب، حيث أكد سيادته أن القضية بالفعل فى الأساس هى قضية الشعوب المحجبة، فالمشكلة لا تتعلق فقط بمقومات التكنولوجيا بقدر ما تتعلق بالمقومات الفكرية والعقائدية للشعوب بشكل عام ولنا على وجه التخصيص. هذا إضافة لأننا بحاجة إلى نوع من الإصلاح السياسى وإلى حركة للاستنارة الفكرية تتناول إصلاح المفاهيم وتقودنا إلى درجة معقولة من المشاركة فى اتخاذ القرار وفى الحكم، حتى لا نكون ضمن الشعوب المغيبة.

ثم تحدث **على نجيب** معلقاً على مصطلح الثورة التكنولوجية قائلاً إن الأمر ليس بالجديد وأن كل المخترعات والابتكارات والاكتشافات بدءاً من طاقة البخار ومروراً بصناعة النسيج اللاسلكى والمواصلات والطاقة الذرية التى لا تنفد، كلها أدت لنقلات فى المجتمع. وأن الجديد فى هذا الأمر هو تصاعد نغمة حماية التكنولوجيا والتى تصل فى الماضى إلى ٥ سنوات ارتفعت إلى ١٠ سنوات ثم تتابعت حتى وصلت إلى أكثر من ٣٠ سنة. وأن شركة مايكروسوفت للبرامج توفر حماية لبرامجها لفترة من ٢٠ إلى ٥٠ سنة فى الوقت الذى يبلغ فيه العمر السوقى للبرامج من ٣ إلى ٥ سنوات.

كما أشار سيادته إلى أن صناعات مثل الأسمنت والصلب ومعدات الطرق.....الخ، من الخطأ أن ننعتها بصناعات الشمس الغاربة، فربما هى غاربة بالنسبة للدول المتقدمة ولكنها ليست كذلك بالنسبة لنا. وأن أكثر من ٩٠,٠% من التكنولوجيات الخاصة بهذه الصناعات

فى الملك العام (ليست محجبة) وأن مصر تحديداً يمكن لها – لو أرادت – أن تقوم بتصنيع نحو ٩٩,٠% من احتياجاتها من الصناعات الكيميائية (على سبيل المثال) لكنها لا تفعل، لماذا لا تفعل؟؟ هذا موضوع آخر.

وفى النهاية عقب مختار هلوده على بعض النقاط والموضوعات أهمها:

١- أن مصطلح التكنولوجيا المحجبة هو شيء واقعى وحقيقى وليس مجود مبالغة لفظية.

٢- أن هناك اختلافاً شاسعاً بين التشفير والتحجيب، كذلك فإن الحصول أو الوصول إلى المعلومات هو شيء مختلف عن إنتاج هذه المعلومات.

٣- أن الاستعانة بالآخرين وبخبراتهم ليس بديلاً لخبراتنا ولكنه من منطلق الاستشهاد والبناء على ما سبق بناؤه، فليس من المنطقى أن نبدأ من حيث بدأ الآخرون بل من حيث انتهوا.

٤- إذا أردنا أن نقيم صناعة حقيقية فلابد أن يكون لدينا أفراد قادرون على التصميم، أفراد قادرون على عمل أساليب الإنتاج وخطواته ثم السيطرة عليه.

٥- يمكن استيعاب قضية هجرة العقول للخارج من خلال الطرح الموجود فى الدراسة المقدمة من خلال عمل مشروعات بحثية والإنفاق وليس على مراكز، وهذا سيندرج تحت بند إنفاق قدر معين من الأموال على المستويات الخمسة المذكورة بدءاً من الاستيكة وانتهاءً بالكمبيوتر.

٦- إن الإنسان بالفعل هو الأساس والمحور المساهم بالقدر الأكبر فى الناتج وقد قمنا بالعديد من الدراسات عام ١٩٨٥ بهذا الشأن والتى أكدت أن تطور الجنس البشرى يعتمد على رأس المال البشرى (التكنولوجيا، المنظومة، المعرفة).

مقال مترجم

تطوير الحافز الاقتصادى والنظام المؤسسى من أجل اقتصاد المعرفة(*)

مما لاشك فيه أننا نشهد ما يسمى "بالثورة المعرفية" نتيجة للتطور السريع فى ابتكار ونشر المعرفة. بيد أن المزيد من المعرفة فى حد ذاته ليس من شأنه إحداث تأثير اقتصادى واجتماعى ما لم تستخدم هذه المعرفة بصورة منتجة. كذلك ففى ضوء التطورات السريعة التى تشهدها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فلن يكون من الصعب ربط الدول النامية بمصادر المعرفة الهائلة المتواجدة بالمكتبات على مستوى العالم بأكمله. إن الوصول إلى المعرفة فى حد ذاته لن يحدث تغييراً كبيراً ما لم يتوفر كل من الحافز والمقدرة لدى الأشخاص والشركات والمنظمات للاستخدام الأكفأ لهذه المعرفة. ويتمثل جانب كبير من تلك المقدرة لدى الأشخاص فيما يتوفر لديهم من تعليم ومهارات على حين يتمثل الجانب الأعظم من تلك المقدرة فى كل من الحوافز والهيكل المؤسسى داخل الاقتصاد. وفى هذا الإطار يتناول هذا المقال بالتفصيل العناصر الرئيسية لإيجاد نظام اقتصادى ومؤسسى قادر على الاستخدام الأكفأ للمعرفة بالإضافة إلى القدرة على ابتكارها. ويشتمل على العناصر التالية: الدور المنوط بالقانون، والنظام التنافسى، وكفاءة ومرونة النظام المالي (متضمناً ذلك رأس المال المخاطر به)، وسوق العمل، وكفاية شبكات الحماية الاجتماعية وأخيراً بعض عناصر الشفافية والمسائلة فى نظام الحكم، وفيما يلى عرضاً تفصيلياً لكل من هذه العناصر:

الدور المنوط بالقانون:

تتأثر كل من الطريقة التى يحصل بها الأشخاص على المعرفة وكذلك الدافع للحصول عليها وتقديمها للآخرين واستخدامها، تتأثر جميع هذه العوامل بالهيكل المؤسسى داخل المجتمع، حيث تتطلب هذه التفاعلات

(*) **المقال مترجم عن:**

Carl j. Dahlman, Updating the Economic Incentive and Institutional Regime for the Knowledge Economy Development. Outreach. World Bank Institute, the World Bank, Volume 3. Number 3 fall 2001.

علاقات متعددة بين كل من القواعد القانونية والإجراءات، والأعراف الاجتماعية، ومختلف أنواع المنظمات مثل الشركات والأجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية والأسواق. فعلى سبيل المثال إذا كانت تتوفر لبعض الأشخاص الرغبة فى بذل جهد إضافى لإنشاء شركة أو تقديم خدمة معينة فهؤلاء الأشخاص بحاجة شديدة إلى التأكد من حصولهم على ثمار هذه الجهود مستقبلاً بدلاً من إمكانية قيام الحكومة أو أشخاصاً بانتزاعها منهم عنوة. وهذا يعنى الحاجة إلى التأكد من احترام الملكية الخاصة وكذلك القوة فى وضع العقود التجارية موضع التنفيذ. ومن ثم فإن وجود قانون واضح يحترم الحقوق الفردية والتجارية ويتم تنفيذه بدقة وعدالة يعد أحد المتطلبات الرئيسية لتطوير الاستخدام الأكفأ للمعرفة. وهذا الموضوع يمثل أهمية خاصة لنجاح كل من المؤسسات المتوسطة وصغيرة الحجم، حيث لا تحظى هذه المؤسسات بما تحظى به المؤسسات الكبيرة من معاملة خاصة فيما يتعلق بكل من اللوائح التى تفرضها الحكومة وكذلك فى الحصول على التمويل اللازم لمباشرة أنشطتها. إن تطوير الطاقة الابتكارية للأشخاص وكذلك قدرتهم على إدارة الأعمال إنما يمثل عاملاً محورياً لاقتصاد المعرفة حيث يبدأ هذا من خلال محاولة الشركات الصغيرة تطبيق أفكار جديدة حتى لو اقتصر ذلك الأمر على أقلية من الأشخاص المبادرين باكتساب المعرفة.

حقوق الملكية الفكرية:

إن حماية حقوق الملكية الفكرية تعد من الموضوعات التى تندرج داخل الدور المنوط بالقانون وتتطلب مناقشة مستفيضة ونحن بصدد التعرض لموضوع اقتصاد المعرفة. وواقع الأمر فهذه القضية تتسم بالصعوبة والتعقيد. إن الفكرة الرئيسية فى هذا الأمر هى وجوب إعطاء حقوق الملكية الفكرية لأى معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس وذلك لتوفير الحافز لبذل هذا الجهد. وتتضمن هذه الحقوق براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والأسرار التجارية، وحقوق الطبع. هذا وتختص براءات الاختراع بحماية الاختراعات الفنية للمخترع

لمدة عشرين عاماً، على حين تختص الأسرار التجارية بحماية الملكية الفكرية ليس لاختراع معين وإنما لأسرار تحتفظ بها الشركة، فى حين تختص حقوق الطبع بحماية الأعمال الأدبية أو الفنية. وعلى الجانب الآخر ومن منظور اجتماعى، فإنه لمن المرغوب نشر المعرفة إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل المجتمع حتى يتسنى لهم الاستفادة منها، ذلك أن المعرفة لا تنتهى حين تستهلك بعكس السلع التى تنتهى بمجرد استهلاكها. وبناء عليه فثمة صراع لن ينتهى بين الحاجة إلى إعطاء حقوق الملكية الفكرية كحافز على ابتكار المزيد من المعرفة من جانب وبين الرغبة فى نشر المعرفة للناس بأقل تكلفة ممكنة من جانب آخر. وفى محاولة السعى لإحداث التوازن بين كل من هذين الاعتبارين، يتم فرض فترات زمنية محددة على كل من براءات الاختراع وحقوق الطبع، بيد أن هذا التوازن يظل غير كامل حتى الآن.

إضافة إلى ما سبق فإن الدول المتقدمة تعد بمثابة المنتج الأكبر للمعرفة الفنية الحديثة ومن ثم فإن إيجاد وسائل حماية أكثر قوة للملكية الفكرية إنما يعنى أن الدول النامية والتى تعد بمثابة مستخدم لتلك المعرفة وليس منتجاً لها سوف تظل تستأجر تلك المعرفة من منتجيها. وبصورة أخرى فإن التوجه نحو إيجاد آليات أكثر فعالية لحماية حقوق الملكية الفكرية سوف يؤذى الدول النامية فى المقام الأول والتى تعانى من ضآلة القدرة الابتكارية ذاتياً.

وفى هذا الإطار فثمة اقتراح بأن تحصل الدول النامية على معاملة تفضيلية إزاء تطبيق حقوق الملكية. وواقع الأمر فإن الموقف يصبح أكثر تعقيداً بالنسبة للدول ذات الدخول المتوسطة والتى تتوفر لديها قدرات جيدة لتوليد المعرفة، حيث يسيطر على هذه الدول الحافز لحماية معرفتها سواء كانت فنية (براءات اختراع) أو كانت ثقافية (على سبيل المثال الهند والصين والبرازيل والذين يتمتعون بقدرات ابتكارية فنية كبيرة إلى جانب صناعة سينمائية وأدبية ضخمة). ومن ثم فمثل هذه الدول نفسها بحاجة إلى وضع آليات حاسمة لحماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها. إضافة

إلى ذلك فإن وجود آليات حاسمة لحماية الملكية الفكرية يعد محورياً للمستثمرين الأجانب و هم بصدد نقل ما لديهم من تقنيات حديثة منافسة إلى دولة أخرى، ومن ثم فعلى الدول التى ترغب فى الحصول على هذه التقنيات إيجاد التدابير اللازمة لحمايتها. وهذا فى واقع الأمر قد أصبح اتجاهاً لا مفر منه.

بيد أنه من الممكن القول بإمكانية إيجاد آليات مناسبة لمساعدة الدول النامية الأكثر فقراً لشراء التقنيات التى تحميها براءات الاختراع أو حتى الحصول عليها من خلال معاملة تفضيلية وهذا فيما يتعلق بالأمور ذات الحاجة الاجتماعية الماسة على سبيل المثال وسائل علاج مرض الإيدز. إضافة إلى ذلك فيتعين توجيه الجهود الدولية لتطوير تقنيات ملائمة لتلك الاحتياجات مثل العقاقير الخاصة بعلاج مرض الملاريا وغيره من الأمراض الوبائية والتى ينتشر السواد الأعظم منها فى الدول الفقيرة. كذلك فمن الأهمية بمكان إيجاد آليات لحماية المعرفة المحلية ضد أية محاولة لشركات أجنبية لانتزاعها وفرض براءة اختراع عليها. كذلك إيجاد آليات مناسبة لتعويض أصحاب تلك المعرفة الأصليين إذا ما تم استخدامها فى الصناعة.

التنافس:

إن التنافس يعد عاملاً محورياً لتشجيع المزيد من الابتكار وكذلك الاستخدام الكفء للمعرفة حيث يتطلب كل منهم المزيد من الجهد والموارد، لأنه فى غياب التنافس لن يكون هناك دافع لتحسين الأداء. إن الانفتاح على التجارة الخارجية يعد أحد العوامل الرئيسية لتشجيع التنافس كذلك الأمر بالنسبة لتشجيع الشركات على تصدير منتجاتها، ومن ثم فسوف يكون لزاماً على تلك الشركات التعرف على التقنيات الحديثة وبالتالى رفع جودة المنتجات والخدمات التى تقدمها للتواكب مع المقاييس العالمية. هذا وإلى جانب الانفتاح على التجارة الدولية فمن المهم أيضاً إيجاد هيئات منظمة لهذا التنافس. إن المؤسسات الداعمة للسوق مثل التجارة العادلة، والجهود المناهضة للاحتكار إنما يمثلان أهمية كبرى للحفاظ على التنافس بين المحتكرين المحليين كذلك

توفير الحماية فى مواجهة أى من الشركات الأجنبية الضخمة والتى قد تدخل السوق المحلية. فالشركات متوسطة وصغيرة الحجم والأشخاص المبتدئين بأعمال يجدون أنفسهم عادة معرضين لمعاملة غير عادلة بازاء تلك الشركات الأجنبية الضخمة.

الانفتاح على التجارة الدولية:

إن أهمية الانفتاح على التجارة الدولية لا تقتصر فقط على دفع المنتجين المحليين لتحسين أدائهم بل تمتد لتشمل الحصول على العديد من المنتجات الجديدة والخدمات التى قد لا توجد من الأساس فى البيئة المحلية، ولا سيما فى إطار ما نشهده من انتشار سريع للمعرفة العالمية. إن الاقتصادات النامية الضخمة مثل الحال فى الصين أو الهند على الرغم مما تمتلكه من بنية تحتية بحثية هائلة تسهم بأقل من ١% من البحوث والتطوير على المستوى العالمي. ومن ثم فإنه من المهم الوصول إلى المعرفة العالمية من خلال إستيراد السلع والخدمات التى تنطوى على هذه المعرفة ويتم هذا من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر وكذلك التصريح باستخدام التقنيات، والدراسة الأجنبية والعمل، والإطلاع على الأدبيات الأجنبية فى المجال التقنى، وبالطبع من خلال الوسائل الإلكترونية المتمثلة فى الوصول المباشر إلى قواعد البيانات الموجودة بشبكة الإنترنت.

الأسواق المالية:

إن النظام المالى بما يتضمنه من مؤسسات رئيسية وقواعد منظمة للعمل به يمثل العقل الذى يدير اقتصاد المعرفة، وهذا لما لدى هذه المؤسسات والقواعد من معلومات قادرة على تخصيص الموارد النادرة من أجل أفضل استخدام إنتاجى. وفى الواقع فإن أهمية هذا الأمر تظهر بوضوح فى التقنيات القادرة على خلق فرص جديدة والنظر إلى الإنتاج الحالى باعتباره غير ملائم إن لم يكن غير ذى قيمة. إن على النظام المالى العمل بصورة مستمرة على إعادة تخصيص رأس المال من القطاعات المتعثرة إلى القطاعات الجديدة الواعدة. وهذا فى واقع الأمر إنما يعنى أيضاً الحاجة إلى إيجاد تدابير للتعامل مع الشركات المتعثرة مثل إجراءات إعلان إفلاس تلك الشركات إلى جانب التعريف

بالقطاعات الجديدة الواعدة. إن النظام المالى الكفء والمرن لا يقتصر فقط على البنوك بل يمتد ليشمل المؤسسات المالية التى تتميز بسرعة الاستجابة للفرص المتغيرة. إضافة إلى ذلك فإن القائمين على البنوك لا يقومون بالإقراض سوى للشركات التى سبق لها الاقتراض ولها سجل يدعو على الاطمئنان فى هذا الصدد حيث تمتلك هذه الشركات أصولاً تعمل كضامن لها. ومن ثم فإن البنوك لا تعد مناسبة لتمويل الشركات المؤسسة حول المعرفة والتى لا تمتلك أصولاً مادية ولكنها فى ذات الوقت تمثل اقتصاد المعرفة الذى نحن بصدده فى هذا المقال. وهذا فى واقع الأمر إنما يتطلب صناعة تعتمد على رأس مال مخاطر به اعتماداً على الخبرات الضرورية القادرة على تقييم فرص نجاح الأفكار الجديدة، كذلك الرغبة فى تخصيص رأس المال المخاطر به من أجل أصحاب الأعمال الفنيين ومساعدتهم لوضع خطط العمل والبدء ثم التوسع فى شركاتهم. بيد أن هذا الأمر يتطلب رأسماليين مغامرين تتوفر لديهم الخبرة لتقييم القيمة الكامنة للأفكار الجديدة كذلك الحاجة إلى نظام قانوني يكفل التطبيق الصارم للعقود ولا سيما فيما يتعلق بأى مدفوعات مستقبلية. والحاجة إلى سوق رأس مال جيدة التأسيس قادرة على السماح للرأسماليين المغامرين للمشاركة فى البورصة ومن ثم إعادة تدوير رأس المال من أجل إقامة شركات جديدة وبنفس القدر من المخاطرة.

أسواق العمل وشبكات الحماية الاجتماعية:

يجب أن تتمتع أسواق العمل بالمرونة الكافية لنقل القوى العاملة من الصناعات المتعثرة إلى تلك النامية. هذا يعنى الحاجة إلى توفر المعلومات حول أسواق العمالة إضافة إلى التدابير اللازمة لإعادة تدريب العمالة من أجل اكتساب المهارات اللازمة لوظيفتهم الجديدة. وهذا فى الواقع إنما ينعكس على نظام التعليم الرسمى حيث يتعين على نظام التعليم الرسمى تزويد الخريجين فى أى مستوى بالمهارات الأساسية القادرة على تمكينهم من استمرار الدراسة على مدار حياتهم وفقاً لما تفرضه بيئة العمل المتغيرة من متطلبات. إن هذا يعنى أيضاً الحاجة إلى وجود آليات

تدريب كفء من أجل تزويد هذه العمالة بمهارات معينة جديدة ولا سيما فيما يتعلق بالعمالة التى بصدد الانتقال من وظيفة لأخرى والتى يتعين عليها تكييف مهاراتها لتتوائم مع متطلبات الوظيفة الجديدة. إنه لمن الواضح أن عملية إعادة الهيكلة التى تتم فى إطار إعادة تخصيص الموارد من أجل الفرص الجديدة سوف تتمخض عن وجود عدد من العمالة غير القادرة على تعديل ذاتها حتى تتواءم مع متطلبات الوظيفة الجديدة. وبناء عليه فإن ثمة أهمية لإيجاد ما يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية والتى تتمثل فى وضع حدود دنيا للدخول كذلك توفير عدد من الخدمات الاجتماعية لهذه العمالة وأسرهم حيث إن إغفال هذا الأمر يمكن أن يؤذى هؤلاء فى المقام الأول.

الحكم الموسع والمسائلة:

فى النهاية وبالتحليل على المستوى المؤسسى الأوسع، فهناك حاجة إلى إيجاد آليات للحكم الموسع للتكيف مع متطلبات إعادة الهيكلة المستمرة والتعديل وإعادة التخصيص حيث إن هذه العملية الديناميكية تفرض بعض القواعد للعمل. تتمثل أهم هذه القواعد فى ضرورة مسائلة الجهات الحكومية على المستويين القومى والدولى. وهذا لا يقتصر فقط على الحاجة إلى مزيد من التواصل والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية فى كيفية إنتاج السلع والخدمات، وإنما يمتد ليشمل حق المواطنين فى مسائلة الحكومة عن كل ما تتخذه من قرارات. إضافة إلى ذلك وبالنظر إلى التقدم السريع فى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمعرفة فثمة وجود خطر متمثل فى إزدياد الهوة المعرفية بين المتعلمين والذين لديهم قدرة على الوصول المباشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبين هؤلاء غير المتعلمين ومعظمهم من سكان الريف والذين لا يتمتعون بالوصول إلى هذه التكنولوجيا. ومن ثم فيتعين على الحكومات اتخاذ خطوات مسبقة للتعامل مع المشكلات التي يتوقع أن تظهر من جراء هذه الهوة المعرفية وذلك من أجل تجنب حدوث لا مساواة داخلية والتى قد تؤدى بدورها إلى تصدع البناء الاجتماعى.

وفي النهاية فإن ما سبق يعد نظرة سريعة موجزة للعوامل الرئيسية للنظام الاقتصادى والمؤسسى التى يجب على صانعى السياسات وضعها نصب أعينهم وهم بصدد وضع سياسات كفء للاستفادة من اقتصاد المعرفة.

وتكمن الرسالة الرئيسية لهذا المقال فى أن وضع سياسة كفء لا يقتصر فقط على الاستثمار وفى مجال البحث والتطوير فى مجال البنية التحتية المعلوماتية أو الاستثمار فى مجال التعليم، بل إنه من الأكثر أهمية العمل على تحسين الإطارين الاقتصادى والمؤسسى الذى تعمل به هذه السياسات من أجل التأكد من وجود حوافز مناسبة ومؤسسات قادرة على تشجيع المواطنين لاستغلال هذه الفرص، وكذلك القدرة على التعامل مع إعادة الهيكلة والمشكلات الأخرى التى تعد جزءاً لا يتجزأ من منظومة التغير السريع.

بحوث اقتصادية عربية
مجلة فصلية محكمة
تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ترحب بتلقى المساهمات العلمية التالية مكتوبة باللغة العربية:

- بحوث تخضع للتحكيم.
- مقالات علمية متميزة فى مجال الاقتصاد.
- عروض لكتب وتقارير علمية حديثة النشر.
- تعقيب على أبحاث أو مقالات نشرت بالمجلة.
- عرض مختصر لرسائل علمية تم إجازتها حديثاً.
- عرض للمشروعات البحثية فى مجال الاقتصاد التى تتم فى مؤسسات البحث العلمى العربية.

وترحب المجلة أيضاً بتلقى المؤلفات الحديثة من الكتب للباحثين العرب لإضافتها لمكتبة الجمعية، ولإعداد عرض مختصر لها بالمجلة.

ملخص رسالة ماجستير

دور المعونات الأجنبية فى تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطنى الفلسطينى(*)

إعداد:

نواف محمود محمد أبو شمالة(**)

مقدمة البحث

يتناول هذا البحث دور المعونات الأجنبية فى تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطنى الفلسطينى، وكيف يمكن للاقتصاد الفلسطينى تعظيم هذا الدور للمعونات الأجنبية كأداة هامة من أدوات التراكم الرأسمالى فى ظل معاناته من العديد من الاختلالات فى كافة قطاعاته الاقتصادية وفى ظل انعدام مصادر تمويل محلية لتمويل عملية التنمية. حيث عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضى الفلسطينية عام ١٩٦٧ على اتباع حزمة من السياسات الهادفة فى النهاية إلى استغلال المناطق المحتلة لصالح الاقتصاد الإسرائيلى وذلك من خلال الإبقاء على الأراضى الفلسطينية سوقاً مفتوحاً أمام المنتجين الإسرائيليين ومورداً رئيسياً للأيدى العاملة الرخيصة.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف عملت على وقف نمو الاقتصاد الفلسطينى والحيلولة دون تطوره وتحسين قدرته مما أدى فى النهاية لتخلفه وأبرز مدى حاجته إلى تنمية اقتصادية تعمل على دفعه نحو التنمية المتواصلة.

مشكلة البحث:

إن تحقيق التنمية للاقتصاد الفلسطينى بمفهومها الشامل وبما تنطوى عليه من زيادة الدخل القومى وعدالة توزيعه وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وبناء قاعدة صناعية قوية قائمة على استخدام التكنولوجيا المناسبة ورفع مستوى المعيشة إضافة لتوفير الخدمات الاجتماعية وتعميق الشعور بالانتماء واحترام المصلحة العامة وإطلاق الإبداع وجميع الطاقات الكاملة فى

(*) الرسالة منحت درجة الماجستير فى الاقتصاد من كلية التجارة جامعة عين شمس فى إبريل ٢٠٠١. أشرف على الرسالة د. محمد رضا العدل الأستاذ بالجامعة والدكتور بركات الفرا المستشار بمعهد التخطيط القومي.

(**) باحث متخصص فى الشئون الاقتصادية الفلسطينية.

المجتمع الفلسطيني يتطلب جهداً عظيماً ومتواصلاً خاصة بالنسبة للوضعية الخاصة للاقتصاد الفلسطيني الذى عمل الاحتلال الإسرائيلى على تدمير بنيته التحتية وعلى تشوهه القطاعى وانخفاض معدلات نموه.

هذا بالإضافة لقصور الخدمات العامة والاجتماعية الأخرى مما أدى فى النهاية إلى وجود نحو ٢٠% من سكان قطاع غزة و٣٠% من سكان الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر والذى حددته الأونروا بنحو ٤٧٠ دولار/ فرد سنوياً عام ١٩٩٣. لذا تظهر الأهمية العظمى لبرنامج المعونات الأول الذى تم إقراره للاقتصاد الفلسطينى فى واشنطن عام ١٩٩٣ للفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ ثم البرنامج الثانى الذى تم إقراره فى واشنطن أيضاً عام ١٩٩٨ للفترة ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٣ كأداة وحيدة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية فى تلك المرحلة. وتحاول هذه الدراسة تقييم هذا الدور لهذه المعونات وآثاره الإيجابية أو السلبية على أداء القطاعى الفلسطينى خلال تلك الفترة.

أهمية البحث

إذا كانت قضية التنمية قد نالت من البحث العلمى ومن التجارب العملية ما أدى إلى وجود كيان كامل لها متماسك البنيان، فإن اختيار الأسلوب الأمثل لهذه التنمية والذى يتلاءم مع ظروف ومؤهلات كل حالة من الحالات المختلفة للدول النامية مازال قيد البحث.

ويرى الباحث أن الأمر سيكون أكثر وضوحاً عند تأمل وضعية الاقتصاد الفلسطينى المعقدة والمتشابكة ورغبته القوية فى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة بكل ما تحويه من جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية مع التسليم بواقعه المتردى والمنقوص فى كل تلك الجوانب إضافة لانعدام مصادر التمويل المحلية وقصور مصادر التمويل القومية، مما يبرز أهمية هذه الدراسة عن دور المعونات الأجنبية فى تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الفلسطينى كأداة أساسية من أدوات تمويل عملية التنمية.

ويعتقد الباحث أن هذا الأمر كان بعيداً عن البحث الأكاديمى

المتكامل ويأمل فى أن يقدم إسهاماً متواضعاً يضاف لإسهامات من سبقوه فى هذا الاتجاه.

فروض البحث.

١- أن هناك اختلالات تعانى منها كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

٢- استمرار الحل السلمى واستمرار المعونات والتدفقات الأجنبية للاقتصاد الفلسطينى.

٣- أن هناك ارتباطاً بين الأداء التنموى لقطاعات الاقتصاد الفلسطينى وبين برنامج المعونات المقدم من الدول والهيئات المانحة للاقتصاد الفلسطينى.

٤- تأثر إجراءات التنمية الاقتصادية بالمتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

هدف البحث.

١- تحليل قطاعات الاقتصاد الفلسطينى بهدف تقدير حجم الاختلالات فى قطاعاته المختلفة وتوصيفها بما يمكن من رصد أسبابها واقتراح سبل علاجها.

٢- تقييم مدى قدرة المعونات الأجنبية على معالجة الاختلالات القائمة فى قطاعات الاقتصاد الفلسطينى ومدى كفايتها.

٣- تقييم مدى كفاءة استخدام المعونات الأجنبية من قبل السلطة الفلسطينية والقائمين على إدارة برامج المعونات واقتراح السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية فى ضوء الارتباط القوى بين الوضع الاقتصادى الفلسطينى وبين الأوضاع السياسية القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً.

منهجية البحث.

اعتمد الباحث فى هذه الدراسة على عدة مناهج أهمها:

أ - **المنهج الوصفى:** حيث تم اختيار أحد أشكال هذا المنهج وهو المنهج المكتبى، والذى يعتمد على تجميع البيانات والمعلومات من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة للظاهرة محل الدراسة ثم مقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة.

ب- **المنهج التحليلى:** حيث يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات اللازمة عن الظاهرة محل الدراسة خلال فترة

الدراسة ثم إعادة جدولتها وتفسيرها وحساب بعض المؤشرات المرتبطة بها تمهيداً للحصول على نتائج سليمة تعبر عن الظاهرة محل الدراسة.

ج- المنهج الكمى (القياسى): ويعتمد هذا المنهج على القياس الكمى للظاهرة محل الدراسة حيث تم قياس أثر المعونات الأجنبية على الاقتصاد الفلسطينى من خلال تقدير نماذج كمية تتم صياغتها وفق أسس النظرية الاقتصادية.

خطة البحث.

حيث تتضمن هذه الدراسة "دور المعونات الأجنبية فى تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطنى الفلسطينى (١٩٩٤ - ٢٠٠٠)" أربعه فصول هى:

الفصل الأول: المعونات الأجنبية فى الفكر الاقتصادى، والذى يناقش التنمية الاقتصادية ومصادر التراكم الرأسمالى والمعونات الأجنبية فى الفكر الاقتصادى التطبيقى والمعونات الأجنبية فى الفكر السياسى، إضافة لمناقشة سياسات المعونة الأجنبية.

الفصل الثانى: تطور الأداء القطاعى للاقتصاد الفلسطينى تحت الاحتلال الإسرائيلى ١٩٦٧ ــ ١٩٩٣ ويقوم هذا الفصل بمناقشة السياسات الإسرائيلية والاقتصاد الفلسطينى ويستطرد فى دراسة سائر القطاعات الفلسطينية خلال تلك الفترة متضمناً قطاعات الزراعة والصناعة والبناء والتشييد والتجارة الخارجية والقطاع المصرفى والسياحة والفنادق والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والتنمية البشرية وقطاع خدمات البنية الأساسية.

الفصل الثالث: "برنامج المعونات الأجنبية المقدم للاقتصاد الفلسطينى خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨" حيث يناقش هذا الفصل المعونات الأجنبية قبل تسلم السلطة الفلسطينية لمهامها على الأرض وبدء برنامج المعونات الأول عام ١٩٩٤ والأطر الأساسية لبرنامج المعونة المقدم للشعب الفلسطينى وأهم تلك البرامج، التوجه القطاعى لبرنامج المعونات الأجنبية للفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ وتصنيف المعونات الأجنبية طبقاً للجهة أو الدولة المقدمة للمعونة وتصنيف برنامج المعونات الأجنبية طبقاً لجهة

الإشراف أو التنفيذ، وأخيراً يقوم هذا الفصل بتصنيف المعونات الأجنبية طبقاً لهيكلها النوعى.

الفصل الرابع: دور المعونات الأجنبية فى تحقيق التنمية وإعادة البناء للاقتصاد الوطنى الفلسطينى خلال الفترة (١٩٩٤ ــ ١٩٩٨). ويستعرض هذا الفصل، التطورات التى انتابت القطاعات الفلسطينية خلال فترة تدفق المعونات الأجنبية للاقتصاد الفلسطينى متضمناً قطاعات الزراعة والصناعة، والبناء والتشييد والخدمات، وذلك تمهيداً لتحديد وقياس أثر المعونات الأجنبية على المتغيرات الكلية فى الاقتصاد الفلسطينى ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨. وأخيراً يقوم الباحث بوضع عدة سيناريوهات مستقبلية مختلفة توضح الأداء المتوقع للاقتصاد الفلسطينى ما بعد انتهاء برنامج المعونات الأول والمقرر له الانتهاء عام ١٩٩٨.

هذا وتنتهى الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

١-اختلاف الباحثين والدارسين فى المعونات الأجنبية فى تحديد دور وأثر المعونات الأجنبية على الدول المستقبلة لها.

٢- تلعب المعونات الأجنبية فى الغالب دوراً هاماً فى دفع التنمية الاقتصادية فى الدول المستقبلة ويحدد حجم ذلك الدور وفقاً لحجمها ونوعها والشروط المرتبطة بها إضافة لمدى وجود توجه حقيقى لدى البلد المتلقى للتنمية الاقتصادية بما يقتضيه ذلك من الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة.

٣- مثلت المعونات الأجنبية المتدفقة للاقتصاد الفلسطينى مصدراً هاماً لتمويل عملية التنمية الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ حيث بلغت نحو ١٤,١% من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ١٣% من الناتج القومى الإجمالى فى المتوسط.

٤- رغم أهمية المرحلة التى يمر بها الاقتصاد الفلسطينى منذ عام ١٩٩٤ لم تقم الدول العربية القادرة بمسئوليتها التاريخية والقومية تجاه هذا الأمر وخاصة دول مجلس التعاون الخليجى حيث بلغت قيمة المعونات المقدمة من دول المجلس للاقتصاد الفلسطينى نحو ١٨٦,٧ مليون دولار للفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ وهو ما يمثل ٣,٧% فقط من قيمة ما قدمته دول المجلس خلال نفس الفترة

كمعونات إنمائية للدول النامية.

٥- عدم وجود توجه حقيقي لدى المجتمع الدولى لتمويل برامج تنموية ذات أثر تراكمى تدفع باتجاه التنمية المتواصلة فى الاقتصاد الفلسطينى، حيث توجه الجزء الأعظم من التمويل للأنشطة الاجتماعية ومكافحة الفقر وبرامج التوظف المؤقت بعيداً عن مشروعات البنية الأساسية ودعم الأنشطة الإنتاجية والتصديرية. حيث لم تحصل القطاعات الإنتاجية خلال هذه الفترة إلا على ١٥١,٧ مليون دولار فقط.

٦- اتسم الأداء العام للاقتصاد الفلسطينى بمعظم قطاعاته بالانحدار خلال فترة برنامج المعونات الأول ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ رغم تدفق نحو ٢,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة. وقد كانت هناك مجموعة أو حزمة من الأسباب أدت لذلك الانحدار وسلبية معظم المؤشرات المستخدمة للحكم على أداء الاقتصاد الفلسطينى ترتبط فى الأساس بالأطراف الثلاثة المشاركة فى قضيتى السلام والتنمية فى المناطق الفلسطينية وهم إسرائيل والسلطة لفلسطينية والدول والهيئات المانحة، وفيما يلى استعراض لأهم المعوقات التى نتجت عن كل طرف خلال هذه الفترة:

أولاً: المعوقات المرتبطة بإسرائيل وسياساتها.

١- عملت إسرائيل من خلال الاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة على تفتيت الفضاء السياسى والاقتصادى المتاح للشعب الفلسطينى من خلال التفتيت الجغرافى المتمثل فى تجزئة الأراضى الفلسطينية بين غزة أريحا فى البداية ولاحقاً داخل الضفة الغربية ذاتها والتى أصبحت قراها ومدنها كجزر متناثرة. وذلك من خلال الانتشار الاستيطانى فى الأراضى الفلسطينية.

حيث قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة ٦٠٩٢٤ دونم خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٧ (أى خلال فترة عمل السلطة الفلسطينية على الأرض) وهو ما يمثل ١.١% من إجمالى مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة.

إضافة للتفتيت الزمنى المتمثل فى تسلم السلطة الفلسطينية لمهامها

على الأرض على مراحل زمنية يخضع كل منها لمفاوضات جديدة مسبقة. وأخيراً التفتيت الوظيفى من خلال تحديد وتحجيم مجالات قدره السلطة الفلسطينية على اتخاذ القرار سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو إدارياً أو أمنياً حسب وضع وتصنيف الأراضى المحررة طبقاً لاتفاقية أوسلو ١٩٩٣ منطقة (أ) أو (ب) أو (ج).

٢- فرض سياسة الإغلاق الإسرائيلية. والتى نجم عنها العديد من الخسائر والأضرار المباشرة وغير المباشرة وكبح قوة الدفع التى تم توقعها للاقتصاد الفلسطينى بالإضافة للعديد من الآثار غير المباشرة، وفقد فرصة تحقيق تراكم فى عملية التنمية.

ويمكن إبراز الخسائر والأضرار المباشرة التى ترتبت على هذه السياسة التعسفية فيما يلى:

أ- انخفاض القيمة الحقيقية لتحويلات العاملين فى إسرائيل بعد مرحلة تدفق المعونات الأجنبية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦.

ب- الخسائر المالية المباشرة فى الإيرادات المالية المتمثلة فى الضريبة على الدخل الضائع للعاملين فى إسرائيل والجمارك على الواردات وضريبة القيمة المضافة على الفرق فى تدفق السلع والخدمات إلى مناطق السلطة الفلسطينية بين الأوضاع العادية ووضع الإغلاقات.

ج- فى ضوء تقدير الأوساط الدولية العاملة فى مناطق السلطة الفلسطينية لمتوسط الخسائر الاقتصادية اليومية الناجمة عن الإغلاق وخصوصاً عند تواصله بنحو ٨-١٠ مليون $ يومياً، ومع بلوغ عدد أيام الإغلاق إلى ٥٤٨ يوماً خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ فقد بلغت قيمة الخسائر المترتبة على الإغلاقات الإسرائيلية نحو ٤٣٨٤ ــ ٥٤٨٠ مليون دولار، وتصل قيمة تلك الخسائر طبقاً لتقديرات فريق البنك الدولى فى الأراضى الفلسطينية إلى ٣٢١١ مليون دولار وذلك حتى نهاية عام ١٩٩٦ فقط، مع ارتفاعها إلى نحو ٩,٤ مليار دولار لنفس الفترة وذلك طبقاً لتقديرات بعثة الأمم المتحدة العاملة فى مناطق السلطة الفلسطينية.

٣- نتيجة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية وما نتج عنها من تشوهات واختناقات واختلالات فى البنية الاقتصادية ومن

ثم البنية الاجتماعية فقد تم استنزاف الجزء الأكبر من المعونات فى تعويض بعض الخسائر حيث وصلت نسبة المعونات التى تم إنفاقها للحد من آثار سياسة الإغلاق الإسرائيلية وتمويل الإنفاق الجارى حوالى ٣٢% من إجمالى قيمة المعونات التى تم إنفاقها خلال نفس الفترة. دون أن يكون لهذا الإنفاق – على أقل تقدير – أى أثر تنموى تراكمى.

٤-سوء الاستعمال المتعمد لكلمة "تعاون" فى جميع نصوص الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

ثانياً: المعوقات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية.

قبل التعرض لأهم المعوقات التى حدت من دور المعونات الأجنبية والمرتبطة بأداء السلطة الفلسطينية يجب التأكيد على كافة الإنجازات الملموسة للسلطة الفلسطينية خلال هذه الفترة والتى تمثلت فى كافة الإنجازات التى تم استعراضها آنفاً لكل القطاعات الفلسطينية بلا استثناء، إضافة لوجود العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تكتسب كل يوم خبرة عملية تضيف لمخزونها التراكمى من المعرفة، مع التأكيد كذلك على الظروف التى تعمل فيها السلطة الفلسطينية والضغوط سواء السياسية أو الاقتصادية التى تتم ممارستها على الشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية والتى تختلف بواعثها وأهدافها من جهة لأخرى، وأهم هذه المعوقات:

١- عدم وجود اى وثيقة معتمدة من قبل السلطة الفلسطينية كخطة تنموية وطنية خلال هذه الفترة تفرضها على الجهات المانحة وتلزم نفسها بها.

٢- تعدد الجهات الفلسطينية المسئولة عن استقبال وإدارة المعونات.

٣- تعامل الأجهزة المتلقية للمعونات سواء حكومية أو غير حكومية مع موضوع العون الدولى باعتباره مساعدات من جهات مانحة يجب مراعاة اهتماماتها وأولوياتها وليس باعتباره جزءاً من استحقاقات عملية التسوية.

٤- لجأت السلطة الفلسطينية نتيجة للضغوط الاقتصادية الناتجة عن سياسة الإغلاق إلى محاولة الحد من مشكلة البطالة من خلال التعيين

الحكومى مما نتج عنه ترهل الجهاز الحكومى حيث ارتفعت قيمة الإنفاق الجارى والذى يوجه معظمه لسداد الرواتب من ٢٩٧,٣ مليون دولار وبما يمثل نحو ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٤ إلى ٨٩٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٨ وبما يمثل نحو ٣١% من الناتج المحلى الإجمالى لنفس العام، الأمر الذى سيؤدى للعديد من المشكلات المستقبلية المرتبطة بالأداء الاقتصادى الذى يفترض أن يعول على القطاع الخاص وليس العام.

ثالثاً: المعوقات المرتبطة بالدول المانحة.

١- بطء الجهات المانحة التى التزمت بتقديم مساعدات محددة للأراضى الفلسطينية خلال الفترة ١٩٩٤/ ١٩٩٨ فى تسديد التزاماتها وتعهداتها حيث بلغ الإنفاق الفعلى (Disbursements) للمعونات ٦٩% من إجمالى الالتزامات و٦١,٨% من إجمالى قيمة التعهدات (Pledges) هذا بالإضافة لاتجاه قيمة المعونات الأجنبية ونسبتها للناتج القومى الإجمالى للانخفاض خلال الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨.

٢- لجأت معظم الدول المانحة ــ خاصة الصناعية منها ــ إلى تخصيص تمويل محدد لبرامج ومشروعات محددة قامت هى بانتقائها أو على الأقل بإبداء تفضيلها لها خدمة منها لشركاتها ومتعهديها.

٣- لم تعمد الدول المانحة بأى صورة من الصور لإيداع مساعدتها أو حتى جزء منها فى بنوك تنموية متخصصة بحيث يتاح لهذه البنوك توفير التمويل اللازم للمستثمرين ثم استعادتها وتدويرها مجدداً (Revolving Fund).

٤- تحيز المجتمع الدولى لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطينى ففى الوقت الذى تم فيه إقرار مساعدات للاقتصاد الفلسطينى بلغت حتى نهاية عام ١٩٩٨ نحو ٢,٥ مليار دولار وذلك عن الفترة ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨، فقد قام بضخ نحو ٣٠ مليار دولار للاقتصاد الإسرائيلى خلال ذات الفترة كذلك فإنه فى الوقت الذى حصل فيه الاقتصاد الفلسطينى على معونات بلغت نحو ٤,١ مليار دولار عن الفترة ١٩٨٠ ــ ١٩٩٨ فقد حصل الاقتصاد

الإسرائيلى خلال نفس الفترة على نحو ٩٣,٣ مليار دولار. مما يوضح بشكل قاطع مدى التحيز لصالح إسرائيل علماً بأن تلك المعونات المقدمة لها لا تأخذ فى الاعتبار الاستثمارات سواء المباشرة أو غير المباشرة.

ومن أهم التوصيات التى تقترحها الدراسة:

١- العمل على تعديل اتفاق باريس الاقتصادى والذى تسبب فى العديد من الانحرافات التى أصابت الاقتصاد الفلسطينى وحدت من هامش مرونته.

٢-العمل على جذب المزيد من الاستثمارات العربية بكافة الطرق والوسائل، بما فى ذلك تقديم ضمانات كافية للمستثمرين من السلطة الفلسطينية والعمل على خلق استقرار سياسى وأمنى يشجع على الاستثمار، وخاصة فى القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخدمات البنية الأساسية وذلك مع تقديم القطاع الحكومى التزاماً للمستثمرين بعدم منافستهم فى تلك المجالات وذلك من خلال العمل بنظام حقوق الامتياز.

٣-محاولة جذب فلسطينى الشتات المقدرة ثرواتهم بنحو ٦٠ مليار دولار للاستثمار فى الاقتصاد الفلسطينى وذلك من خلال العمل مع شركات التأمين العالمية ضد المخاطر السياسية.

٤- تقوية الروابط الاقتصادية الفلسطينية ــ العربية، وإعادة الاقتصاد الفلسطينى إلى محيطه العربى من خلال تبنى سياسة الاستقلال الاقتصادى عن إسرائيل وفى نفس الوقت دعم الاقتصاد الفلسطينى عبر وضع برنامج اقتصادى عربى ــ فلسطينى فى إطار جامعة الدول العربية لهذا الغرض.

وأخيراً فإننى أتقدم بهذه الدراسة كمساهمة متواضعة لمخططى السياسة فى السلطة الوطنية الفلسطينية كمحاولة تتسم بالشمول لرصد كافة التغيرات التى اعترت الاقتصاد الفلسطينى قبل وبعد برامج المعونات التى تم تقديمها للاقتصاد الفلسطينى وذلك بهدف رصد الانحرافات وأسبابها والعمل على إزالتها لتعظيم دور المعونات المقدمة للاقتصاد الفلسطينى فى المرحلة المقبلة.

أضواء على الجديد في المكتبة الاقتصادية

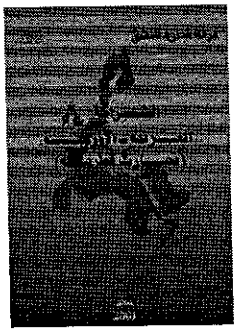

الشراكة العربية الأوربية
تجارب قطرية

الناشر: جمعية العلوم الاقتصادية
دمشق ٢٠٠١

صدر كتاب عن ندوة "**الشراكة العربية الأوربية**" التى عقدت في الفترة من ٢٨/٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠١ في دمشق ــ بدعوة من الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، وغرفة تجارة دمشق، وجمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ويتضمن الكتاب خمس ورقات عمل أولها مدخل عام حول المرتكزات الرئيسية لمفهوم الشراكة العربية الأوربية، ثم عرض لأربع تجارب قطرية للشراكة هي تجربة لبنان وتونس ومصر والأردن. هذا بالإضافة إلى المناقشات الثرية التى تضمنتها الندوة.

ولقد قدم الحوار في هذه الندوة أفكاراً أساسية وتطلعات للأهداف على أساس أن الشراكة ليست اتفاقاً، وإنما هى تحالف من أجل التنمية وتحالف من أجل التطور والتحديث. فليس الهدف مجرد الاتفاق على قوائم معفاة أو حصص معينة أو فترات انتقالية.

بل وجه النقد إلى ما حدث من اتفاق للشراكة فى الدول العربية التي وقعت اتفاقاتها على أنها اتفاق بين طرفين مختلفين في القوة. هذا بالإضافة إلى أن اتفاقات الشراكة أغفلت قضايا الاستثمار المشترك وركز الجانب الأوربي على تحرير التبادل التجاري وتخفيض الرسوم الجمركية على السلع. وكان ينبغي أن تستفيد البلاد العربية التي وقعت بالفعل حتى الآن من الاتفاقات ــ وخاصة اتفاقية مصر

حيث تضمنت اتفاقية الشراكة حق مصر فى حظر أو تقييد وارداتها من أوربا في حال ثبوت إغراقها للصناعات المصرية من خلال الدعم الموجه للصادرات الأوربية.

وعموماً هناك اتجاهان رئيسيان في النظر إلى الشراكة العربية الأوربية: **الأول** يأخذ الشراكة على أنها فرصة تاريخية ينبغي انتهازها وأنها خيار استراتيجي يخدم مصلحة الطرفين. **والثانى** يرى أن فوائد الجانب العربي التي تتأتى من الشراكة ضئيلة للغاية أو مشكوك فيها في الأمد القصير، وغير مؤكدة في الأمد البعيد. وأن لها كلفة اجتماعية واقتصادية مرتفعة فضلا عن أنها ستؤدي إلى إجهاض عملية التوحد الاقتصادي العربي وعملية التنمية الاقتصادية العربية وتتعارض مع المشروع الوحدوى العربى.

ولقد نوقشت تجارب الدول العربية في اتفاقيات الشراكة ومنها دول وقعت فعلاً اتفاقية الشراكة (باستثناء لبنان).

ولعل من أبرز الحوارات هى التي تتعلق بالعمالة. وتم مناقشة بعض السياسات التي عرضها الاتحاد الأوربي لإعادة العمالة المهاجرة من بلاد مثل تونس والمغرب. ولقد عرض الجانب الأوربي إعطاء مكافآت مجزية للعمالة المهاجرة في سبيل عودتهم إلى بلادهم الأصلية، وهو ما لا يجد قبولاً لدى هذه العمالة وخاصة وأن بعضها مضى عليه ٣ عقود في هجرة خارج وطنه الأصلي.

الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر
الباحث الرئيسي: عبد الباسط عبد المعطي
ميريت للنشر والمعلومات
القاهرة ــ ٢٠٠٢

الدراسة هى واحدة من الدراسات التي يقوم بها منتدى العالم الثالث ضمن مشروع مصر ٢٠٢٠.

وتقدم الدراسة مسلمات ومنطلقات عدة ترتكز عليها، ومن بينها أن التغير الذي لحق بالمجتمعات الإنسانية مع عمق وتعدد عوامله وتشابكها وخاصة في

أنواع الأصول الرأسمالية وأماكن العمل وأنماط التكنولوجيا وتغير أعداد العاملين وتنوع خصائصهم عمالاً وموظفين بالإضافة إلى التغيير في مصادر تشكيل الوعى وعوامله وغير ذلك، كلها عوامل أثرت في أوضاع المواقع الطبقية وخصائصها ووعيها. إلا أنها لا تلغى وجود طبقات بصرف النظر عن مسمياتها وأوضاعها من حيث التباين أو التجانس أو التماسك والتفكك النسبي.

وأيضاً على مقولة إذا كان الحاضر هو حاضنة المستقبل كما تذهب دراسات مستقبلية غير قليلة، فإن الحاضر هو نتاج قرارات اتخذت في الماضي تأثرت بأفعال وردود أفعال للمستفيدين أو المضارين من تلك القرارات داخلياً وخارجياً.

ولقد اجتهدت الدراسة في معرفة التغيرات التي عايشتها الطبقات الأساسية في المجتمع المصري ما بين سنة ١٩٧٠ وحتى ٢٠٠٠، وصولاً إلى رصد معلوماتي ومعرفي يتمكن من استشراف البدائل المستقبلية.

وتقع الدراسة في سبعة فصول يركز الأول فيها على الإطار النظري والمنهجي والثاني يرصد حجم ملامح التكوين الاجتماعي المصري في السبعينات. وركزت الفصول من الثالث حتى الخامس على دراسة مواقع الطبقتين الرأسمالية والوسطى على التوالى. واهتم الفصل السادس برصد وتحليل ملامح التكوين الاجتماعى والمواقع الطبقية عند نهاية القرن العشرين. واشتمل الفصل السابع على محاولة استشراف تحولات المواقع الطبقية الأساسية فى إطار سيناريوهات المشروع.

ويتحدد الهدف الأساسي فى الدراسة في تحليل العلاقات الجدلية بين الطبقات وهذه السيناريوهات تطلعاً لبلورة وعى مستقبلي بمشروع تنموى مصرى يقوم على الكفاءة والمشاركة والعدالة والإبداع والتجدد الحضارى كشروط ضرورية لاستدامة التنمية وتواصلها عبر الزمن.

كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية

المؤلف: جلال أمين

الناشر: كتاب الهلال، سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

القاهرة ، فبراير ٢٠٠٢

يهتم الكتاب بقضية اقتصادية طريفة لم يتم التعرض لها من قبل فى أى من الكتابات الاقتصادية العربية، ألا وهى ما وراء المناهج والنظريات الاقتصادية من ظروف ودوافع مختلفة. وهل تسعى هذه النظريات والمناهج للكشف عن الحقيقة فقط أما أنها تتأثر وتتلون بشخصية مؤلفيها وقوة نفوذهم وبالظروف المحيطة؟ فيرى المؤلف أن الاقتصاديين يغيرون الأسئلة التى يطرحونها للبحث من زمن لآخر، كما تتفاوت إجاباتهم لها أيضاً في كل زمان ومكان. فتارة يتعلق السؤال الذى يعد محور النهوض الاقتصادى بثروة الأمة وكيفية تنميتها، وتارة يتعلق بالتوظف والحد من البطالة، وتارة ثالثة يتعلق بالتضخم وضرورة مكافحته... وهكذا. والأدهى أنهم يقدمون الإجابات معتقدين أنها صالحة لكل زمان ومكان طالما كل منهم يصحح أخطاء السابقين!

والقضايا التى تثير إهتمام الاقتصاديين وتجعلهم يطرحون الأسئلة بشأنها ويقدمون المناهج والنظريات لتفسيرها، تتغير بشكل أكثر حدة من زمن لآخر فى حالة الكتابات المتعلقة بفرع علم الاقتصاد فى التنمية الاقتصادية والتخلف. وهذا التغير المستمر في نظريات التنمية والتخلف لا يرجع إلى الرغبة فى الوصول إلى الحقيقة بل يسعى المؤلف للتأكيد أنه يرجع إلى تغير المصالح السائدة، ومصادر السلطة الاقتصادية واتخاذ القرار من فئات أو مؤسسات اجتماعية معينة إلى أخرى.

ويبدأ الكتاب بتناول التغيرات فى الفكـــر الاقتصـــادى المتعلـــق بالتنميـــة والتخلف عبر القرون الخمسة الماضية. ثم يتناول العصور الاقتصادية المتتالية، مع التركيز على فترة الخمسين سنة الأخيرة التى تطورت فيها الكتابـــات الاقتصاديـــة حول التنمية، وأصبحت فرعاً مستقلاً من فروع الاقتصاد. وفى جميـــع الحـــالات يعمل على تحقيق فكره وعلى الإتيان بأدلة أن الاقتصاد ليس علماً كما هو شـــائع، ولكنه تعبير عن مذهب أو أيديولوجية. وأن النظريات الاقتصادية فى مجال التنميـــة الاقتصادية ليست سوى أقنعة تختفى وراءها الوجوه الحقيقية أو المصالح الخاصـــة والأهواء والتحيزات.

فهل ينجح المؤلف فى كشف الأقنعة؟ وهل تقنع رؤاه الباحثين والأكاديميين المهتمين بالتنمية؟ تساؤلات نترك الإجابة عنها للقارئ، مع التأكيد أن الكتاب لابـــد أن يثير عصفاً ذهنياً لكل من يقرأه.

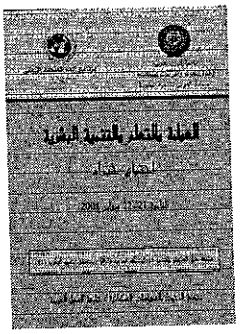

العولمة والتعليم والتنمية البشرية
جامعة الدول العربية
وحدة البحوث والدراسات السكانية
المنتدى العربي للتنمية البشرية
القاهرة ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠١

قدمت وحدة البحوث والدراسات السكانية / جامعة الدول العربيـــة أعمـــال اجتماع الخبراء في الفترة من ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠١ فـــي مجلـــد باســـم العولمـــة والتعليم والتنمية البشرية. وذلك بالتعاون مع برنـــامج الأمـــم المتحـــدة الإنمـــائى UNDP.

ويتضمن المجلد أربعة محاور تتعلق بالموضوع المختار وهـــو "العولمـــة والتعليم والتنمية البشرية" ليكون نشاطاً للمشروع في مرحلته الأولى.

المحور الأول: ويتضمن العولمة والتعليم والمفاهيم والمنهجيات، التعليم ومتطلبات التنافس في عالم يزداد انفتاحاً للعولمة، وإمكانيات النهوض بالتنمية البشرية.

المحور الثاني: الصيغ غير الرسمية للتعلم: العولمة ومهام الأسرة في التعليم، الأسرة والجمعيات الأهلية.

المحور الثالث: التعلم في الوطن العربي من رصد الواقع إلى آفاق التطور: العرب والعالم، كشف حساب للتنمية البشرية، العلم والتعلم في الوطن العربي، تكوين الفاعل الكوكبي، رؤية تفكيرية للمفاهيم التربوية.

المحور الرابع: العولمة ومقومات الثقافة العارفة والمجتمع المتعلم، استراتيجية عربية للمواجهة.

ولقد خلصت الحوارات فى المحاور الأربعة إلى أفكار وتحديد للأولويات البحثية وبعض التصورات الإجرائية لتطوير نشاطات برنامج المنتدى في مرحلته الأولى والتى تركز على العولمة والتعليم والتنمية البشرية.

ومن اللافت للنظر أن اختيار هذا الموضوع لم يكن اختياراً اعتباطياً حيث قدمت الأوراق تحليلاً عميقاً للعولمة وعملياتها ونتائجها. ومتطلبات استدامة التنمية وتوفير فرص التنافس على الصعيد العالمي والمحافظة على خصوصية التطور الحضاري والاجتماعي العربي.

التركيز على احتياجات الأفراد والجماعات في مواقع العمل المختلفة خدمية وإنتاجية، تخطيطية أو تنفيذية في مجالات العلم والمعرفة والثقافة وغيرها من متطلبات التنمية البشرية، بحيث تستجيب للتغيرات العالمية وإبراز أهمية وضرورة "مجتمع التعلم ومجتمع المعرفة".

إبراز أهمية الصيغ غير الرسمية للتعلم وهى الأسرة والجمعيات الأهلية وأهمية ذلك في تأصيل والحفاظ على أنماط الأسرة العربية من التفكك وصراع القيم بين الأجيال، وصراعات الأدوار على مستوى النوع، وصراعات بين

المصالح الفردية. وحالات نفسية واجتماعية تواجه أعضاء الأسر مثل الاغـــتراب نتيجة لعدم التكافؤ بين المفاهيم والقيم والتطلعات التي تـــتزايد نتيجـــة تزايـــد دور الاتصالات الكوكبية وتكثيفها.

التركيز على دور الجمعيات الأهلية في تقويـــة العلاقـــة بيـــن المدرســـة والمنزل بوصفها مؤسسات تربوية تهدف إلى التنمية البشرية.

إبراز أهمية تكوين المقومات الإيجابية من العلم والمعرفة ومؤسسات التعلم بحيث يمكن أن تلعب المجتمعات العربية دوراً إيجابياً بدلاً من الاستسلام للواقـــع، وأن نتعامل مع قوى الحاضر والمستقبل ولا تعيش أسيرة لماضى ولى ولن يعود.

التعليم فى مصر: الواقع والمستقبل
حتى عام ٢٠٢٠
فايز مراد مينا
منتدى العالم الثالث ــ مكتب الشرق الأوسط
القاهرة ــ مكتبة الانجلو المصرية٢٠٠١

يشمل هذا الكتاب دراسة أهم قضية من قضايا المجتمع فى مصـــر وهـــى التعليم، ببيان أهميته، والتحديات المعرفية المعاصرة، ومناخ عصـــر المعلومـــات، وتاريخ تطور التعليم فى مصر، وتقديم تقويم لهذا التطور وكفائتـــة. فتتـــم دراســـة أساليب التنشئة والرعاية والإعداد، فيما يتعلق بالدارس والمعلم والمرحلة التعليميـــة، وتحديد إشكالية الواقع، والعناصر الحاكمة فى النسق المصـــرى، والســـيناريوهات المتوقعة، وإعطاء نظرة إجمالية إلى التكلفة والعائد وأربحية العملية التعليمية ســـواء على مستوى الفرد أو على المستوى المجتمعى.

ويعرض الكتاب فى فصول أربعة جولة شـــيقة فـــى بعـــض المســـلمات الأساسية عن طبيعة عمليتى التعليم والتعلم، ووظائفه وأدواره. والخلاصة هى تعقـــد العملية التعليمية، وارتباطها بعديد من الظواهر المجتمعية والإقليمية والإنسانية. كما

أن هناك أخطاراً تحدق بكفاح وعرق وأموال الشعب المصرى عبر نضاله الطويل، حيث تغليب الشكل على الجوهر فى تناول الأمور يكاد أن يعصف باحتمالات تطوير التعليم فى كافة المجالات، ومن بينها ما يتصل بالتعليم الذاتى والمستمر والتطوير التكنولوجى. أما أهم الإنجازات فتتمثل فى زيادة نسبة المقيدين فى التعليم وفى الزيادة الملحوظة فى تعليم الإناث. وإذا كان أهم ما يمكن أن نتوصل إليه بحق أن التعليم هو مستقبل مصر، فلقد خاض الكتاب تجربة فى محاولة صنع المستقبل، من خلال تحليل صورة هذا التعليم فى إطار مشاهد بديلة للمجتمع المصرى عام ٢٠٢٠. وحاول المؤلف أن يبين أوضاع مكوناته فى ضوء كل مشهد، وتقدير التكلفة والعائد المجتمعيين فى كل منها، مما يساعد على أن تستند الخيارات المجتمعية المستقبلية إلى أسس واضحة.

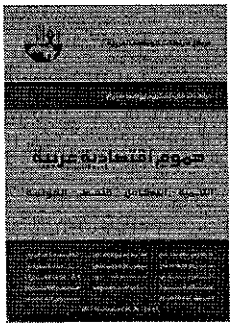

هموم اقتصادية عربية

التنمية. التكامل. النفط. العولمة

تحرير طاهر كنعان

الطبعة الأولى ــ مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ــ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١

دراسة في تكريم يوسف صايغ

(الجزء الثانى من العرض)

استكمالاً لما عرض فى العدد السادس والعشرين نتعرض باختصار فى هذا العدد للقسم الثالث "النفط والاقتصاد العربى" والرابع عن "البيئة العالمية والإقليمية".

يتناول **على أحمد عتيقه** فى دراسته عن دور النفط فى دعم التعاون العربى آثار الطفرة النفطية التى مرت بالوطن العربى والتى استمرت عقداً من الزمن من عام (٧٣-١٩٨٣) والآثار السلبية لهذه الطفرة والتى تمثلت فى التبذير فى الإنفاق العام والخاص. ثم ينتقل الحديث إلى أن الثروات الطبيعية والبشرية ومنها النفط يمكن أن نعتبرها محايدة في دورها الاقتصادى والاجتماعى فدور النفط يمكن أن يكون سلبياً أو إيجابياً. ويشير إلى أن هناك بعض البلدان العربية مثل العراق

والكويت اتخذت ــ حتى من قبل الطفرة ــ سياسات رشيدة فى استغلال عائدات البترول. فى العراق حتى إبان العهد الملكى صدر قانون باستخدام ما لا يقل عن ٧٠% من عائدات البترول في تنمية البنية الأساسية. وفى الكويت تم إنشاء الصندوق الكويتى للتنمية العربية كما استخدم عائد البترول من خلال القمة العربية فى دعم اقتصاد مصر والأردن بعد حرب ١٩٦٧. ثم استعرض الأسباب التى أدت إلى ارتفاع أسعار البترول وعلى رأسها حرب ١٩٧٣. إلا أنه مما يحد من الاستفادة من معطيات النفط هو غياب سياسة عربية تجاه اقتصاديات النفط العربية. دائماً هناك أحداث وكوارث تحد من دور النفط فى التعاون العربى مثل النزاع بين الجزائر والمغرب وهو مما يعيق الاستفادة من ثروة النفط والغاز بين أقطار المغرب. ثم الحرب العراقية الإيرانية ثم غزو العراق للكويت. هذه الكوارث أدت إلى استنزاف الموارد التي تحققت من الطفرة النفطية وتحولت المراكز المالية للدول العربية النفطية الرئيسية من فوائض إلى عجز ومديونية إلا أن المستقبل يمكن أن يحمل الكثير من الخير إذا استوعبت الدول العربية الدرس من ما حل بها من كوارث واتخذت سياسات إيجابية نحو العمل المنظم فى خدمة التنمية فيها والتعاون لتحقيق التكامل فيما بينها.

ويقدم على **خليفة الكوارى** دراسة بعنوان"مجتمعات على مفترق الطرق" ويخص مجتمعات شرق الجزيرة العربية. وتكشف الدراسة عن أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها منطقة الخليج ككل، وشرق الجزيرة العربية على وجه الخصوص، كانت قاصرة تماماً عن تحقيق اى تنمية حقيقية، بل أن هذه التغيرات لم ترق إلى مستوى النمو الاقتصادى. فقد عجزت عن بناء قاعدة إنتاجية وبشرية بديلة للنفط، وفرص عمل منتجة تضمن الحفاظ على مستوى معيشى كريم لأفراد المجتمع عندما تنضب الثروة النفطية. ويطرح المؤلف تساؤلاً حول المستقبل، فهل تدفع التوجهات التى مازالت تحكم مسار الحاضر فى مجتمعات المنطقة إلى نفس المصير بعد أن ضيعت توجهات الماضى فرصاً ثمينة لبدء تنمية جادة ومستدامة؟

وينفذ الباحث إلى أعماق مجتمع المنطقة، وينفي عنه صفة المجتمع الكلي، فالمواطنون فيه مجرد جماعة تعيش ضمن تجمع بشرى من جاليات عربية وأجنبية، وتخضع لسلطة واحدة. أما توصيف هذه المجتمعات بأنها على مفترق طرق فيرجع إلى: **أولاً:** أهمية التنبيه للخطر الذى تواجهه مجتمعات المنطقة. **ثانياً:** والأهم التنبيه إلى أن الفرصة لازالت سانحة أمام مجتمعات المنطقة لتفعيل دور المواطنين وتوليهم دور التيار الرئيسى فى المجتمع.

ويحدد المؤلف أهم الطرق التى تواجهها هذه المجتمعات فى مسارين:

الأول والأكثر خطورة: فقدان الهوية وإقامة مجتمعات متعددة الأقوام وذات ثقافات مختلفة.

الثاني والأكثر أماناً: إعادة الاعتبار للمجتمع الأصلى وتفعيل دور المواطنين من أجل إعادة تماسك المجتمع وتوجيه اهتمامه للمستقبل.

ودراسة **عاطف قبرصى** عن "الماء والنفط لا يجتمعان إلا عند العرب" يستهلها بالقول إن الاعتماد المفرط على رأس المال الطبيعى والموارد غير المتجددة هو علة التنمية العربية. لذلك فإن أوضاع موردين رئيسيين هما الماء والنفط يكشفان عن أداء المنطقة وعن مشاكلها.

وبينما يضم الوطن العربى ٥% من سكان العالم، ليس به سوى ١%من مائه. ومن ناحية أخرى تحتوى المنطقة على أكبر احتياطى نفطى (أكثر من ٦٦% من مجموع احتياطات النفط المؤكدة فى العالم). وتنتج ٢٥% من الإنتاج النفطى العالمى السنوى، وتصدر ٥٦% من إجمالى صادرات النفط فى العالم. .

ويشير المؤلف إلى أن شح الماء يعالج بعدة وسائل منها زيادة المصادر المتاحة ورفع كفاءة نظام التوزيع وترشيد الطلب على المياه. ثم يتساءل هل تختلف المياه عن السلع الأخرى؟ وهل قيمتها غير محدودة؟ وهل يمكن تحديد سعر الماء مثلما يحدد سعر أى سلعة أخرى؟ وهل يمكن المتاجرة فى المياه واقتسامها؟ وهل الحروب بسبب الماء محتمة؟

ثم يحدد مناطق الأزمات التى تتصل بالوطن العربى، ويشير إلى أن التخصيصات الحالية لموارد المياه المشتركة فى المنطقة ليست نتيجة اتفاقات أو مفاوضات أو مبادئ تقر بالمساواة، بل إنها تعكس فقدان توازن القوى وقدرة الأقوياء على فرض إرادتهم على الضعفاء. فقد استطاعت كل من تركيا وإسرائيل على الرغم من اختلاف موقعيهما أعلى المجرى وأسفله، إحتكار وإستغلال حصص قيمتها أكثر بكثير مما تستحقان على حساب العراق وسوريا. ويتطرق إلى النزاع المائى الإسرائيلى العربى. ولقد قيدت إسرائيل استعمال المياه العربية وواصلت استغلال الموارد المائية العربية، وتأخذ حالياً ٨٥% من المياه الفلسطينية، وهى تمثل ٢٥% من احتياجات إسرائيل. وتحرم إسرائيل سوريا والأردن من حقهم فى استغلال مواردهم المائية من نهر الأردن واليرموك، كما حولت مياه نهر الوزانى فى جنوب لبنان ونهر الحصبانى اللبنانى. وفيما يختص بأزمة المياه التركية السورية العراقية أشار المؤلف أن نزاعات المياه بين الدول الثلاث لم تهدأ، وسوف تستمر أيضاً فى المستقبل. أما الوضع بالنسبة لمياه حوض النيل فهو ليس أفضل كثيراً. **ويؤكد المؤلف فى النهاية على أهمية تحالف العرب وتكوين قوة حقيقية تمكنهم من حماية مصالحهم المائية.**

ويقدم **الشاذلى العيارى** دراسة عن "التغيرات الاقتصادية الدولية وأثرها فى العالم العربى". وبعد استعراض المتغيرات الدولية بإيجابياتها وسلبياتها المتعددة، يقدم تحليلاً ناقداً للإصلاح الاقتصادى العربى. فهو إصلاح لا يوائم متطلبات العصر،ويعانى من أوجه خلل عدة لعل أهمها: توجه السياسات الإصلاحية المبالغ فيه لتحسين أوضاع الموازنات وبعض المتغيرات الكلية، مع التخلى عن الإصلاحات فى مجال البنية المؤسسية الوطنية ــ الحكومية والإدارية والإنتاجية. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك اقتصاد عربى ذو موازنات كلية سليمة ولكن ذو بنية إنتاجية وإدارية ضعيفة. تفتقد السياسات الإصلاحية أيضاً وجود تنسيق بين توجهاتها الداخلية من جهة، وبين متطلبات انفتاحها على الأسواق الخارجية من جهة أخرى. فإما مركزية شديدة أو تحرير كامل دون ضوابط.

ويرى المؤلف أن التهميش الذى يعانيه الاقتصاد العربى المعاصر تهميشاً إرادياً. فالعالم العربى لم يعبء موارده الضخمة لصالح التنمية، ولم يتأهل لاقتحام التغيرات الكونية الجارفة، ولم يغرس فى الشعوب العربية قيم الإبداع والخلق والابتكار والتطلع إلى الأفضل.

ودراسة **محمد الأطرش** حول "تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية" ناقش فيها اتجاهات العولمة الاقتصادية وتعرض لشموليتها ولمحاذيرها وهى فى مجملها تمثل تحديات لبلدان العالم الثالث. فالمحاذير التى نجمت عن العولمة خلقت معارضة قوية لها تمثلت فى اجتماع السبع والسبعين فى هافانا. وهناك أيضاً العولمة المالية وآثارها فى أزمة النمور الآسيوية والتى استدعت تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولى بهدف إعطاء صلاحيات قانونية فى حقل تشجيع حرية حركة الرساميل متضمنة الرساميل المالية.

ويلخص المؤلف العولمة المالية للبلدان النامية فى أنها تؤدى إلى فقدان هذه البلدان لاستقلاليتها فى اتخاذ القرار الاقتصادى وخصوصاً فى المجال النقدى. والخطر الأكبر بهذا الشأن يكمن فى ضغوط العولمة المالية المتمثلة فى الدعوى إلى إحلال الدولار محل العملة الوطنية ــ كذلك قد يتعرض الاقتصاد المعولم مالياً لأزمات حادة رغم سلامة وضعه الاقتصادى الحقيقى، بسبب تصرفات بعض المغامرين والمضاربين... وغيرها من المحاذير المبينة تفصيلاً.

ويقدم المؤلف الاقتراحات التى يعتبرها ضرورية من أجل تعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة تحديات العولمة، وعلى رأسها فتح المجال أمام قيام القطاع العام بالدور الرئيسى فى التنمية، مع الاستعانة بالتخطيط وبالأسواق المنظمة فى توجيه وإدارة الاقتصاد.

ويقدم **جورج العبد** دراسة عن "إصلاح النظام المالى الدولى والمنطقة العربية" حيث تراجع الورقة التطورات الاقتصادية التى تمر بها المنطقة العربية فى السياق العالمى، لتحديد الإصلاحات الناشئة فى البنيان المالى الدولى على المنطقة العربية. وينتقل إلى تحديد الإصلاحات اللازمة على صعيد السياسات والمؤسسات حتى

يتسنى للمنطقة العربية أن تجنى ثمار إصلاح النظام المالى الدولى ومن اتساع نطاق العولمة والتكامل الاقتصادى وانتشار آثارهما بقوة متزايدة. وانتهى بجدول أعمال للإصلاحات فى المنطقة العربية. يبدأ من إصلاح الدولة إلى التحرير الاقتصادى بالإضافة إلى أنماط الحكم والإدارة والمؤسسات والبيئة التنظيمية بالإضافة إلى التنمية البشرية والتعاون الإقليمى.

وأخيراً، دراسة طاهر **حمدى كنعان** عن "مخاطر الهيمنة الإسرائيلية فى أعقاب التسوية السلمية" التى يقدم فيها تحليلاً لمواجهة هذه المخاطر على مستويين الأول أن التسوية سوف تقود فعلاً إلى سلام حقيقى وعلاقة طبيعية بين إسرائيل والبلدان العربية. والثانى يقوم على أساس أن التسوية السلمية سوف لا تكون نهاية للمشروع الصهيوني بل هى انتقال إلى مرحلة جديدة تلجأ فيها إسرائيل إلى الأدوات الاقتصادية فى تحقيق أهدافها بدلاً من الأدوات العسكرية. وقد تناول المستوى الأول أن الاتجاه للسلام هو نهاية المطاف بما سيؤدى إليه من تخفيف العبء الأمنى عن الاقتصاد الإسرائيلى وتحويله للأسواق الاقتصادية العالمية، وما سوف يؤدى إليه من تخفيض كلفة الاقتراض المالى الإسرائيلى، مع فوائد مباشرة نتيجة علاقات اقتصادية طبيعية مع البلدان العربية النفطية. كل هذا سوف يقود إلى تعميق العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعرب فى التبادل التجارى وانتقال العمالة ورؤوس الأموال. والمستوى الثاني يتضمن أن لدى إسرائيل مطامع صهيونية وأن عقيدتها هذه عنصرية عدوانية.ونظرتها إلى الأدوات الاقتصادية فى تنفيذ أهدافها عبر عنه قادتها. وأن إسرائيل لم تعد تركن إلى الأعمال العسكرية وأنظمة السلاح لتحقيق غاياتها.. بل تتحول إلى المفهوم العصرى القائم بالضرورة على الاتفاقات السياسية، والشامل لاعتبارات الأمن الدولية والاعتبارات الاقتصادية، مواكبة للتغيرات التى تحدث فى عالم اليوم.

صدر حديثاً

كتاب.

الشراكة العربية الأوروبية
تجارب قطرية

الناشر: جمعية العلوم الاقتصادية
دمشق ٢٠٠١

مقتطفات اقتصادية

- الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى.
- الآثار المتوقعة لإنضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية.
- التجارة الإلكترونية.
- مستوى الفقر فى الدول العربية.
- التهديدات الاقتصادية للعولمة.

الانتفاضة الفلسطينية وآثارها على الاقتصادين الإسرائيلى والفلسطينى

مأخوذة عن

الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
القاهرة يناير ٢٠٠٢

تعرض الاقتصاد الفلسطينى والإسرائيلى لخسائر كبيرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلى لفلسطين.

لقد بلغ الاقتصاد الإسرائيلى ذروة الانتعاش فى النصف الأول من عام ٢٠٠٠، ثم انقلب الوضع حالياً بوقوف الاقتصاد الإسرائيلى على مشارف أزمة اقتصادية ساعدت على زيادتها أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية. مقابل ذلك هناك الخسائر الفادحة التى تكبدها الاقتصاد الفلسطينى من تدمير للبنية الأساسية والمصانع والمزارع وشل معظم أوجه النشاط الاقتصادى الفلسطينى وبلوغ معدلات البطالة والفقر نسب غير مسبوقة.

أولاً: الاقتصاد الإسرائيلى:

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ لتنهى حالة النهوض والنمو السريع للاقتصاد الإسرائيلى منذ عام ٢٠٠٠ مدعوماً بالاستثمارات الأجنبية الكبيرة التى تدفقت عليه وتوجهت للقطاعات عالية التقنية. هذا بالإضافة إلى المساعدات الكبيرة التى تتدفق عليه من الخارج والتى تشكل ملمحاً ثانياً لهذا الاقتصاد منذ نشأته وحتى الآن، وذلك رغم برغم تغير دور هذه المساعدات من صناعة الدولة الصهيونية واقتصادها فى البداية إلى دعم وتطوير هذا الاقتصاد بعد بنائه. وللعلم فإن المساعدات الخارجية لإسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠١ بلغت نحو ١٧٦ مليار دولار بالأسعار الجارية، منها ٩١,٦ مليار دولار مساعدات أمريكية. وهذه المساعدات الإجمالية لإسرائيل توازى أكثر من ٤٧٥ مليار دولار من دولارات الوقت الراهن.

لقد بلغ النمو الاقتصادى الإسرائيلى ذروته عام ٢٠٠٠ حيث بلغ معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى نحو ٦,٢%، وهو النمو الذى قادته الصادرات الصناعية والصناعات الفائقة التكنولوجيا التى ساهمت وحدها بنحو ٢٨% من الناتج المحلى

الإجمالى. وبلغت قيمة الصادرات نحو ٣١,٩ مليار دولار وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى.

كما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ٢.٨ مليار دولار مقابل ١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥. شكلت فيها الاستثمارات الأمريكية والصناعات فائقة التكنولوجيا نسبة تتجاوز ٧٠% منها. وخلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ تزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقوة وبلغت ما قيمته نحو ٥ مليار دولار، فى حين بلغت الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ٨ مليار دولار. كما تراجع معدل التضخم من ١٧,٦% عام ١٩٩٠ إلى ١,١% عام ٢٠٠٠. وانخفض العجز في الموازنة من ٦% فى منتصف التسعينات إلى ١%، والعجز في الميزان التجارى إلى ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولى. كما استقر معدل نسبة خدمة الدين العام عند ٩% من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كان قد وصل إلى ٢٥% في منتصف التسعينات.

وبالنسبة لسوق العمل ومستوى المعيشة تراجعت معدلات البطالة في سوق العمل الإسرائيلى فى عام ٢٠٠٠ إلى ٨,٨%.

وهذه المؤشرات كلها تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي وصل عام ٢٠٠٠ قبل الانتفاضة الفلسطينية إلى نقطة انتعاش جديدة قريبة من نقطة الذروة التى بلغها فى بداية التسعينات. إلا أن الوضع انعكس تماماً بعد الانتفاضة الفلسطينية حيث تراجعت المعدلات وبالأخص فى التصدير لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧. وأيضاً النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية المعتمدة على العمالة الفلسطينية مثل قطاعات الزراعة والنظافة والبناء والنسيج والملابس الجاهزة. إلى جانب تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل حيث تشير الأرقام إلى تراجع معدلات الهجرة خلال عام ٢٠٠١ إلى أدنى معدل لها منذ عام ١٩٩٠ حيث سجلت ٣٣,٠٦٧ ألف مهاجر فقط مقارنة بـ ٦٠,١٩٢ ألف مهاجر فى عام ٢٠٠٠. ويمثل المهاجر الجديد إلى إسرائيل الحياة للكيان الصهيونى وخاصة على الصعيد الاقتصادى حيث يمثلون قوة شرائية جديدة داخلة إلى الاقتصاد مما يساهم في انتعاش كافة القطاعات الاستهلاكية.

وعموماً فبعد أن كان معدل نمو

الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٠ ٦,٢%، فمن المرجح أن يكون قد تراجع وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى إلى نحو ٠,٧% عام ٢٠٠١ أى أصبح على شفا الركود. ولقد كان من الطبيعى أن تتراجع مستويات المعيشة فوصل متوسط نصيب الفرد فى إسرائيل من الناتج المحلى الإجمالى في نهاية أكتوبر علم ٢٠٠١ إلى ١٧ ألف دولار سنوياً بعد أن كان ١٧,٥ ألف دولار فى أكتوبر ٢٠٠٠.

كما تتوقع وزارة المالية الإسرائيلية معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى في نهاية عام ٢٠٠١ بما يتراوح بين صفر، ٠,٥% على أقصى تقدير. ويرى الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون أن الخسائر التى منى بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ انفجار الانتفاضة الفلسطينية ثم الأزمة الأمريكية لا يمكن تعويضها قبل خمس سنوات على الأقل، لكن هذا لا يعنى أن الإسرائيليين قد انحدروا إلى هوة الفقر لأنهم بعد كل الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد الإسرائيلى مازالوا يقعون ضمن الدول مرتفعة الدخل.

ثانياً: الاقتصاد الفلسطينى:

الحصار يقتل مظاهر الحياة الاقتصادية فى أراضى السلطة الفلسطينية. وفقاً لاتفاقيات أوسلو والاتفاقيات المكملة لها والتى صاغت وضعية الأراضى الفلسطينية التى تسيطر عليها الإدارة الفلسطينية، فإن إسرائيل تتحكم فى حدود ونقاط اتصال الاقتصاد الفلسطينى بالعالم الخارجى. كما تتحكم إسرائيل وفقاً لاتفاق باريس عام ١٩٩٤ في ٧٠% من إيرادات السلطة الفلسطينية من خلال تحصيلها للرسوم الجمركية على الصادرات والواردات عبر المواقف والمعابر.

ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الفلسطينى يرتبط كلياً بالاقتصاد الإسرائيلى حيث تتحكم إسرائيل فى حصوله على الموارد والسلع الأولية والخدمات اللازمة. بل أن ٨٥% من التجارة الفلسطينية الخارجية تتم مع إسرائيل، إلى جانب تحصيل ضريبة الدخل من العمالة الفلسطينية التى تعمل لديها. كما تتحكم فى الموارد الطبيعية وعلى رأسها الماء. ويعمل نحو ٣٠% من العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل. وكذلك فإن العملة الصهيونية هى العملة المهيمنة على الاقتصاد الفلسطينى.

ولقد قدرت السلطات الفلسطينية

الخسائر من جراء التدمير والقصف والحصار التي تنتهجها إسرائيل بنحو ٧ مليار دولار فى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠ إلى نهاية أغسطس ٢٠٠١. وسجل الناتج المحلى الإجمالى الفلسطينى انخفاضاً بمقدار ١,٧ مليار دولار حتى منتصف عام ٢٠٠١، وخلال ثمانية أشهر من الانتفاضة وهو ما يمثل نحو ٣٥% من الناتج المحلى الإجمالى السنوى لمناطق السلطة الفلسطينية والذى يبلغ ٤,٥ مليار دولار سنوياً. كما قدر العجز فى ميزانية السلطة الفلسطينية حتى نهاية ٢٠٠١ بـ ٤٠٠ مليون دولار بنسبة ٢٥% من إجمالى الإنفاق العام عام ٢٠٠١.

ثالثاً: المقاطعة العربية لإسرائيل:

أصدرت القمة العربية التى عقدت في القاهرة أكتوبر عام ٢٠٠٠ قراراً بمنع استئناف أى نشاط رسمي وغير رسمي في الإطار متعدد الأطراف، ووقف التعاون الاقتصادي مع إسرائيل فى هذا الإطار، وعدم المشاركة فى أى منها وربط استئنافها وحدها بتحقيق إنجاز ملموس فى اتجاه السلام العادل والشامل على كافة مسارات السلام، مع استثناء مصر والأردن من هذا القرار. ولقد اعتبر البعض هذا القرار سيشكل بداية مرحلة جديدة من قطع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والكيان الصهيونى حيث تم قطع كل من عمان وتونس والمغرب علاقتهم الاقتصادية مع إسرائيل. وإذا كانت التجارة مع إسرائيل وبعض الدول العربية قد تراجعت فإن الاقتصاد الإسرائيلي الذى يعتمد على المعونات الخارجية والتى تصل ٧ مليار دولار يمكنه أن يتحمل الخسائر التى منيت بها إسرائيل دون أن تؤدى إلى تدهور مؤثر على مستويات معيشة الإسرائيليين. إلا أن الشعب الفلسطينى في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ يعانى قطاعات منه من تدهور مستوى المعيشة مما يستوجب من البلدان العربية وخاصة الغنية تغييراً فى سياستها المالية إزاء الشعب الفلسطينى، حيث يستدعى الأمر ضرورة زيادة المساعدات المالية والعمل على تنمية اقتصاده من جهة أخرى ليتمكن من مقاومة الاحتلال الإسرائيلى.

صندوق عربى للإنماء الفلسطينى:

ونتيجة للأوضاع الاقتصادية المتردية

بمناطق السلطة الفلسطينية والتى زادت نتيجة لمقاومته الاحتلال الإسرائيلى، تصبح الحاجة ملحة إلى تكرار الدعوة لإنشاء صندوق عربى للإنماء الفلسطينى يقوم على مساهمات مالية من الدول العربية الغنية. يقدم الصندوق قروضاً ميسرة طويلة الأجل لأبناء الشعب الفلسطينى ومساعدته فى بناء مشروعات اقتصادية وصناعية وزراعية تخلق فرص عمل لأبناء فلسطين فى وطنهم. سيكون نجاح هذا الصندوق مرهوناً بكفاءة إدارته وعدالته فى تقديم القروض وخاصة لقطاع العاملين فى المشروعات الصغيرة بصفة أساسية، وباختياره للمشروعات الحيوية والملائمة لاحتياجات الشعب الفلسطينى، لبناء قدرة الاقتصاد الفلسطينى وتحقيق النمو الذاتى.

الآثار المتوقعة لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية

مأخوذة من

Economic Perspectives, An Electronic Journal of the US Department of State, No.1, Vol. 7, January, 2002

سعت الصين سعياً حثيثاً على مدى خمسة عشر عاماً من المفاوضات للحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO). والعضوية التى حصلت عليها الصين فى ديسمبر عام ٢٠٠١، تنشئ حقوقاً كثيرة للصين، ولكنها فى نفس الوقت تفرض التزامات مختلفة. كما أن لهذه العضوية تأثيراً متوقعاً على اقتصادات الدول الآسيوية المجاورة. ونجاح الصين وما حققته من توسع اقتصادى غير مسبوق على مدى العشرين عاماً الماضية ليس بحاجة إلى تأكيد. فمعدل النمو الاقتصادى الذى بلغ ١٠% سنوياً فى المتوسط خلق فرصاً جديدة للعمل وللاستثمار، وانتقلت الصين من اقتصاد ذى توجه داخلى إلى اقتصاد يعتمد أكثر على السوق ويتوجه أكثر للخارج.

ومكاسب الصين تتمثل فى عدة أمور. كعضو فى WTO سوف تستطيع الصين المساهمة فى صياغة القواعد التى تحكم التجارة الدولية والاستثمار العالمى. وكذلك يمكنها أن تدافع عن مصالحها التجارية باستخدام نظام فض المنازعات الخاص بالمنظمة العالمية. أما المصدرون

الصينيون فسوف يستفيدون من أن الأطراف التجارية المتعاملة معهم يجب أن يخضعوا لقواعد المنظمة، وهذا يعني مثلاً أن الدول الأعضاء لن يمكنهم التمييز ضد المنتجات الصينية في أسواقهم المحلية. ومن ناحية أخرى تجعل عضوية WTO الصين أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبى، مما يعنى مزيداً من التشغيل والحصيلة الضريبية، وقدر أكبر من انتقال التقنية.

وانضمام الصين للمنظمة سوف يزيد من المنافسة فى كل قطاع من قطاعات اقتصادها الوطنى. وسوف يستفيد المستهلك الصينى حيث تتيح المنافسة مدى أوسع للاختيار، أسعار أقل، جودة أفضل، علاوة على الوعى بأهمية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المستهلك. والمنافسة من ناحية أخرى ستساعد على الارتقاء بالكفاءة وبالإنتاجية، وتقوى الاقتصاد الصينى على مدار الزمن.

ولكن إذا كانت الصين ستستفيد كثيراً من العضوية، فلا يجب التغاضى عن أن العضوية ستفرض عليها التزامات متعددة، وتدفعها لإجراء تغييرات مختلفة فى نظامها الاقتصادى، نذكر منها:

- تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية من ٢٥% إلى ٧% وتخفيض التعريفة على السلع الزراعية من ٣١% إلى ١٤%. وهذه التخفيضات تحقق فائدة كبرى لقطاع الأعمال الأمريكى.
- الانفتاح على مدى واسع من الخدمات بالذات تلك ذات الأهمية للولايات المتحدة مثل: البنوك والتأمين والاتصالات والخدمات المهنية.
- إلغاء احتكار الدولة استيراد السلع الزراعية والصناعية.
- التزام المشروعات العامة الصينية القيام بعمليات الشراء والبيع وفقاً للاعتبارات التجارية فقط.
- إلغاء دعم صادرات السلع الزراعية، وإلغاء إحلال الواردات والدعم للسلع الصناعية.
- الاستثمار والواردات لا يجب أن تخضع إلى شروط تتعارض مع حرية التجارة مثل: انتقال التكنولوجيا، وموازين النقد الأجنبى والإنجاز التصديرى، وتحديد نسب للمكون المحلى.

أما أثر انضمام الصين على جيرانها من الدول الآسيوية فيمكن

إدراكه إذا علمنا أن كثيراً من الدول الآسيوية تواجه ركوداً وتتطلع إلى النمو فى صادراتها من أجل إنعاش اقتصادها. والصين تمثل من ناحية منافسة في مواجهة تحقيق هذا الهدف، لكنها تتيح فى نفس الوقت الفرصة للاستفادة من بنيانها الاقتصادى القوى ونموه السريع.

وفيما بين ١٩٩٥ ــ ٢٠٠١ تزايد نصيب الصين من الصادرات العالمية من ٢,٩% إلى ٣.٩%، بينما ظلت صادرات تايلاند وإندونيسيا ساكنة خلال نفس الفترة. وخلال الأربع سنوات الأخيرة تجاوزت الصين كلاً من ماليزيا وسنغافورة في مجال تصدير الإلكترونيات إلى الولايات المتحدة.

من ناحية أخرى فإن انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية يمكن أن يترجم إلى نمو فى الناتج المحلى للدول التى تتمتع بصادرات مرتفعة القيمة. فتظهر إحدى الدراسات أن انضمام الصين سيدفع اقتصاد تايوان للأمام بما يعادل ١,٧% زيادة فى نمو ناتجها المحلى بحلول ٢٠٠٥. ولكن بالنسبة لمعظم دول جنوب شرق آسيا فإن الآفاق ليست مبشرة. فالاقتصادات الآسيوية سوف تخسر ما بين ٠,١%، ٠,٢% من معدل نمو ناتجها المحلى لعام ٢٠٠٠، وذلك بحلول ٢٠٠٥. وبالنسبة للهند فالخسارة قد تصل إلى ٠,٧%.

وأخيراً هناك تعقيب بسيط: فإصرار الصين على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يرجع إلى ما أثبتته بالفعل من قدرات اقتصادية فائقة، وما تخطط له من مزيد من النمو والاستحواز على جانب أكبر من التجارة العالمية. ولكن هل ستتحقق هذه المخططات بالفعل، أم سيواجه الاقتصاد الصينى فى عقر داره صعوبات وعوائق تحد من هذه التطلعات؟

الإجابة نتركها للمستقبل.

التجارة الإلكترونية

مأخوذة عن

رمضان صديق محمد
التجارة الإلكترونية وآثارها المتوقعة على اقتصادات الدول النامية
مجلة الكويت الاقتصادية ــ العدد ١٢، السنة السادسة ــ شتاء ٢٠٠٢

تزايد استخدام الإنترنت فى مجال نقل المعلومات، وأصبحت شبكته

عالمية، وعدد مستخدميها بالملايين ويتزايدون يومياً بسرعة عالية تزيد على السرعة التى نما بها استخدام التليفون. فبينما مضى ٧٥ سنة من عمر استخدام التليفون ليبلغ عدد الحائزين له ١٥٠ مليون مستخدم فى عام ١٩٩٩، لم تمض سوى أربع سنوات فقط ليصل عدد مستخدمى الإنترنت هذا الرقم.

وتتخذ التجارة الإلكترونية من الإنترنت وسيلة لعرض منتجاتها وتسويقها. ويعمل الإنترنت من خلال آلية خاصة، فليس له كمبيوتر مركزى أو هيكل تنظيمى، ولكن يدار من خلال عدد من شبكات الكمبيوتر التابعة للشركات والأفراد، يقوم كل منهم بتشغيل جزء فيه، ويتحمل جزءاً من تكاليف التشغيل. كما تتعاون كل شبكة مع الأخرى لتوجيه حركة مرور المعلومات حتى تصل إلى كل منهم.

وتستخدم التكنولوجيا الحديثة فى جميع مراحل التجارة الإلكترونية من مرحلة عرض السلعة أو الخدمة بالإعلان عنها فى الانترنت، وإجراء المفاوضات بين طرفيها، والتبادل الإلكترونى للمعلومات عن المنتج، وإجراء التعديلات عليه. فضلاً عن دراسة الأسواق وجمع المعلومات عنها، والاتفاق على الثمن وشروط الدفع. وفي بعض الحالات يتم استلام السلعة أو الحصول على الخدمة الكترونياً.

وتتحدد الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على الاقتصاد بوجه عام على النحو الآتى:

* تعمل على تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية وسرعة إنجاز الصفقات وزيادة حجم المبيعات من خلال الاستفادة من القدرة على التسويق من الإنترنت.

*تزيد التجارة الإلكترونية من الضغوط التنافسية على المنشآت بما توفره من رؤية تمكنهم من المعرفة الصحيحة لتفضيلات العملاء وتسويق المنتجات وجذب هؤلاء العملاء وتقديم أفضل العروض.

* تعمل التجارة الإلكترونية على زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادى بسبب الكفاءة فى عرض السلع والخدمات والتكلفة المنخفضة للصفقات وتقليل قيود دخول الأسواق والحصول على المعلومات.

* إتاحة الفرصة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة للنفاذ إلى أسواق جديدة وذلك دون الحاجة إلى الوسطاء

أو الانتقال إلى البلاد الأخرى أو تأسيس فروع أو وكلاء، وكل ذلك عن طريق الإنترنت. إلا أن نقص أهمية الوسطاء التقليديين سوف يقابله من الناحية الأخرى زيادة الاعتماد على وسطاء من نوع جديد هم وسطاء المعلومات الذين يلعبون دوراً متميزاً فى التجارة الإلكترونية.

* الأثر على العمال: يختلف الرأى بين الاقتصاديين حول مدى أثر التطورات التكنولوجية فى زيادة معدلات البطالة وخاصة العمالة غير الماهرة. ومن الاقتصاديين من يقلل من أهمية هذا الأثر ويعتبر البطالة الناتجة عنه بطالة مؤقتة. ويضربون مثلاً على ذلك ظهور الثورة الصناعية وانتشار الآلة والتى أدت البطالة فيها إلى إعادة التأهيل والتدريب على الأعمال الجديدة.

مستوى الفقر فى الدول العربية

ماخوذة عن

التقرير الاقتصادى العربى الموحد
سبتمبر أيلول ٢٠٠١

باستخدام متوسط الدخل اليومى لتحديد مستوى الفقر نجد أن من يصل متوسط دخلهم إلى دولار واحد فى اليوم تبلغ نسبتهم ٢٢% من اجمالى سكان الدول العربية أى حوالى ٦٢ مليون نسمة. ومن تصل دخولهم اليومية من ٢-٥ دولار يمثلون ٥٢% من السكان أى حوالى ١٤٥ مليون نسمة.

وتتفاوت معدلات الفقر فى الدول العربية حيث تُقدر نسبة السكان تحت خط الفقر بنحو ٥٧% فى موريتانيا، ٢٧% فى اليمن، ٢٣% فى مصر والجزائر، ١٩% فى المغرب، ١٢% فى الأردن، ٦% فى تونس. وينخفض المعدل إلى ١% فى السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان. وباعتبار أن هناك هدفاً عالمياً لمكافحة الفقر وخفض معدله بحلول عام ٢٠١٥ إلى نصف ما كان عليه عام ١٩٩٣ وبحيث لا يتجاوز هذا المعدل ١٥% فى جميع دول العالم، فإننا نلمس الصعوبات الكبيرة من أجل تحقيق هذا الهدف وخاصة فى بعض الدول العربية مثل موريتانيا.

علاوة على ما سبق، إذا علمنا أن نحو ١٥-٣٠% من سكان الدول العربية يعيشون بمستوى لا يتجاوز إلا قليلاً خط الفقر، فإنه من الممكن فى حال ارتفاع طفيف فى تكاليف المعيشة أن يصبحوا دون خط الفقر.

وبصورة عامة يتركز معظم الفقراء في المناطق ذات الإنتاج الزراعي المحدود. وعلى سبيل المثال تبلغ نسبة فقراء الريف في المغرب ٦٦% من جملة الفقراء ونحو ٥٨% في مصر والجزائر والثلث في الأردن وتونس. ويعمل معظم فقراء الريف في الدول العربية كعمال زراعيين لا يملكون أرضاً أو يملكون مساحات محدودة. هذا وتصل نسبتهم نحو ٤٠% من الفقراء في مصر، ٦٠% في تونس، ٦٥% لبنان. أما في المدن فغالباً ما يكون الفقراء من فئة العمال ذوى المهارات المحدودة يعملون أعمالاً هامشية مساعدة في قطاع الإنتاج أو النقل أو البناء والخدمات.

التهديدات الاقتصادية للعولمة

ماخوذة عن

مها ذياب

المستقبل العربى ــ العدد ٢٧٦ السنة الرابعة والعشرون ــ شباط/ فبراير ٢٠٠٢

العولمة الاقتصادية ظاهرة النظام الرأسمالى تعنى الانتقال من الاقتصاد الدولى الذى تتكون خلاياه القاعدية من اقتصادات متنافسة ومتمحورة على الذات إلى الاقتصاد العالمى القائم على النظم الاقتصادية والمراسلات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادى الكونى.

وعليه ستثمر العولمة أيديولوجية تعطيل دور الدولة، وتحجيم سلطة قرارها الاقتصادى وأيديولوجية تعميق الطابع العالمى للرأسمالية وفق قوانين السوق وتوحد رؤى العالم الاقتصادية ضمن الرؤية الأمريكية (أمركة العالم). وتعمل هنا على وقف موجات الخروج من الرأسمالية كنظام، وخلق ولاءات اقتصادية جديدة تربط المصلحة الاقتصادية الوطنية أو القطرية بالمصلحة الاقتصادية العالمية.

وهناك جدل قائم بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وآثارها الاقتصادية فى البلدان العربية:

الأول: أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم وذلك لأننا نستفيد من التقدم التكنولوجى المتسارع، ومن التكامل الاقتصادى العالمى الذى ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر، ومنح ملايين البشر حياة أفضل، بالرغم من أن العولمة ستؤدى إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها فى توجيه اقتصاداتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة

المتمثلة بالشركات المتعدية القومية، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والولايات المتحدة الأمريكية ورجال الأعمال.

الثانى: يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج الرأسمالية والتقدم العلمى والتقنى. وتقود إلى المزيد من التشابك والاندفاع بين الاقتصادات المختلفة، باعتبار أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة أهمها أن مكاسبها تطول عدداً قليلاً من إجمالى سكان العالم وتطول سلبياتها معظم الدول النامية. ويتبنى هذا التيار معظم المفكرين فى بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية فى الدول الرأسمالية.

الثالث: يرى أن العولمة أحد شرور النظام الرأسمالى العالمى لأنها تسعى إلى تعويض اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة عند انكماش أسواقها الداخلية لتحويل مزيد من عمليات الإنتاج إلى البلاد النامية تحت قيادتها,

كما تحاول حل مشكلاتها الاقتصادية بتصديرها إلى دول العالم الثالث مما يزيد الأغنياء غنى والفقراء فقراً. ويتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلدان النامية.

ومن أهم النتائج ذات التأثير فى البلدان العربية فى ظل العولمة:

- انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من الدولة الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادى المعولم والصادر عن الشركات متعدية الجنسية والمؤسسات الاقتصادية العلمية،ومراكز الرأسمالية المتقدمة.
- شق وحدة العرب وخلق تناقضات بين بلدانهم،والحيلولة دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية.
- فرض شروط اقتصادية قاسية على البلدان النامية والعربية منها:
- فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
- فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
- فرض اللاهوية الاقتصادية بدلاً من الهوية الاقتصادية.
- فرض نماذج التنمية الكونية بدلاً من نماذج التنمية الوطنية.

وهكذا، فإن ظاهرة العولمة الاقتصادية ستؤدى إلى بلورة فكر اقتصادى جديد معولم يُحل نماذج التنمية الكونية محل التنمية المستقلة والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية.